« مصادر تاريخ قطر الحديث »

تأليف
الدكتور / أحمد زكريا الشّلق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

مصادر تاريخ قطر الحديث والمعاصر

«المصادر وقيمتها ودرجاتها - المجال الزمني والموضوعي - الوثائق - كتابات الرحالة والمستكشفين - الدوريات - التراث الشعبي - المؤلفات المعاصرة للأحداث - شهادات المعاصرين وذكرياتهم».

شهد القرن الأخير من الزمان تغييرات خطيرة وهائلة تقتضي كتابة التاريخ ، أو إعادة مراجعته ، على ضوء هذه التغييرات ، ومن أهم نتائج هذه التغييرات أن أصبح التاريخ المعاصر تاريخ العالم كله ، فلم تعد هناك دولة تستطيع أن تعيش ، بتاريخها ، منعزلة عما حولها من أحداث ، ومنها كذلك التغير الكاسح للعلم ووسائله التقنية ونتائجه ، وما تفرضه من تطورات اجتماعية واقتصادية وفكرية . . وعند مجابهة هذه التغييرات الأساسية ، لابد من ظهور جيل جديد من المؤرخين ، مهمته الأولى إعادة فحص الفرضيات الموروثة على ضوء نتائج هذه التغيرات(١) .

ومن المعروف أن مصادر التاريخ تتمثل في تلك المادة الأصلية التي تخلفت عن حوادث الماضي ووقائعه ، والتي يستطيع المؤرخ بواسطة سلسلة من القواعد المنهجية ، وبرؤية في التحليل والتفسير ، أن يسترد أحداث هذا الماضي الإنساني ووقائعه وأن يفسرها ، ويقدمها مكتوبة إلى قرائه ، ومن نافلة القول أن نضيف أن هذه المادة الأصيلة التي خلفها لنا الماضي تختلف في طبيعتها ونوعيتها من مرحلة تاريخية إلى أخرى ، حسب درجة الحضارة أو خصوصيتها «فآثار» الأزمنة القديمة تختلف في طبيعتها عما «تنتجه» أو تخلفه العصور الحديثة .

ومصـادر التاريخ الحديث والمعاصر هي تلك الآثار المخطوطة أو المطبوعة المنشـورة وغير المنشورة ، المسموعة والمرئية ، وهي بهذا المعنى تتضمن الوثائق والأصـول التـاريخية التي كتبت لأغراض سياسية أو اقتصادية وليس بالضرورة بهدف التـأريخ ، كنصـوص المعـاهـدات والاتفـاقيات والمـراسلات السياسية والتعليمية والأوامـر والمـراسيم والقـوانـين ، والـبراءات والمـذكرات كما تشمل الإحصائيات الاقتصادية والسكانية ، وتضم كذلك التراث الشعبي ، المحقّق والمنسوب ، بشعره وأغانيه وقصصه وأمثاله .

وقـد تتـوفـر هذه الـوثـائق عند الأمراء والحكام ، وقد تقبع في أرشيفات ومحفـوظـات الـوزارات والدواوين والإدارات والمصالح الحكومية ، وعند رجال الدين وفي دور العبادة ، كما توجد لدى الزعماء السياسيين والقادة العسكريين ، أو حتى كبار الصحافيين ، وتوجد أيضاً في صدور الناس ومكنوناتهم ، خاصة ما يتصل منها بمجال الأعراف والتقاليد الاجتماعية .

يضـاف إلى ما سبق مذكـرات أو يوميات ، وذكـريات القـادة السياسيين والعسكريين ، ممن لعبوا دوراً في صياغة الأحداث وتشكيلها ، مما يعتبر مصدراً من مصـادر كتابة التاريخ الحديث والمعاصر . كما ترقى إلى نفس المرتبة بعض كتابات الرحالة والمستكشفين وبعض المعاصرين لهذه الأحداث أو تلك الوقائع . وتكتسب الـدوريات ، من صحف ومجلات ، بكل أنواعها ، يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية وسنوية أو غير ذلك ، نفس الأهمية ، خاصة إذا ارتبط ظهورها بالفترة التاريخية المراد بحثها .

والبحث عن المصادر يسمى في لغة البحث التاريخي «الهيروسطيقا Heuristic وهو من العمليات الأولية والأساسية في كتابة التاريخ وبالتالي فإن اكتشاف المادة من المصادر وحجمها وأهميتها ، يحدد منذ البداية إمكانية بحث هذا الموضوع أو ذاك ، أو العـدول عنـه(٢) . وكـذلك فإن جمع الوثائق وتصنيفها أصبح علماً

أساسياً من العلوم المرتبطة بدراسة التاريخ ، ويسمى هذا العلم «بعلم الوثائق Diplomatics وهو يتعامل مع الأصول التاريخية ، رسمية أو غير رسمية ، وقد تطور هذا العلم في السنوات الأخيرة بعد تفشي ظاهرة الانفجار الوثائقي ، بسبب الطبيعة البيروقراطية للحكومات الحديثة ، وكثرة عمليات المسح والاستطلاعات والفحوص والاحصاءات والاستفتاءات والخطط والمشروعات ، مما لم يظهر من جانب الحكومات ، وإنما من جانب هيئات اقتصادية أو منظمات اجتماعية ، وكلها تنتج الوثائق بكميات هائلة منذ أواخر القرن الماضى ، وبفضل تعميم استعمال الآلات الطابعة والناسخة وماكينات الإملاء والتصوير المتطورة ، كما أن مادة الوثائق المدونة والدوريات والأفلام والأشرطة أصبح لها مكملات تتمثل في الروايات الشفهية وغيرها .

والتاريخ الذي نعنيه هنا ونفتش عن مصادره ، ليس التاريخ بمفهومه السياسي فحسب ، وإنما التاريخ بمعناه الحضاري الأشمل ، الذي يرصد ويسجل ويفسر النشاط الإنساني عامة ، فلقد اتسع نطاق التاريخ وتعددت اهتماماته ، فدفعت علوم الأركيولوجيا والأنثروبولوجيا الجديدة بالمؤرخ إلى قرون أقدم وأجبرته على توسيع نظرته وإدراكاته ، فظهر جيل من المؤرخين تشكك في أن الخيط الرئيسي للتاريخ هو السياسة ، وفي أن الدولة هي الأداة الرئيسية في التحولات التاريخية ومن ثم يصبح واجب المؤرخ هو تثبيت الحقائق عن تطور الدولة ، وظهرت اتجاهات تتساءل : أليس عمل الحكومات في الواقع هو استجابة للتيارات الاقتصادية أو رد فعل لها ؟ ولم يعد الاهتمام الأساسي للمؤرخ هو حقائق التاريخ الفجة ، أو مجرد حوادث الماضى ، وإنما أنصب على الأفكار التي عاش فيها الناس ، بل على مناخ الأفكار التي كان يعمل فيها رجال الدولة والسياسيون(٢) .

ان هذه التغيرات في اهتمامات المؤرخين انعكست بالتالي على نوعية مصادرهم ، فانتقل الاهتمام بطبيعة الحال من السجلات السياسية والدبلوماسية

للحكومات ، والتي كانت تعطي أولوية تقليدية في رصيد الوثائق والمخطوطات وكتب الحوليات - انتقل من ذلك كله إلى الوثائق الأكثر تشتتاً ، المتعلقة بالتاريخ الاجتماعي ، كالقروض والحسابات والإيجارات والضرائب وعقود العمل والسجلات التجارية . . إلخ .

واستخدامنا لكملة «مصادر» يقتضي أن نوضح أن ما نعنيه بها هو المصادر الأصلية ، التي تمثل مادة تاريخية من الدرجة الممتازة أو الأولى للبحث التاريخي وبذلك سنضرب صفحاً عن الدراسات العلمية أو الكتابات العامة أو الصحفية أو كتب الدعاية ونحوها ، والتي ألفها أصحابها خدمة للتاريخ ، ليس لأنها عديمة الفائدة للمؤرخ ، وإنما لأنها لا تنطبق عليها كلمة «مصدر» ذلك أنها «مراجع» تأتى في المرتبة الثانية أو الثانوية من حيث أهميتها للبحث التاريخي الأكاديمي . ومع ذلك فقد يأتي ذكر عابر لهذه الدراسة أو ذلك المؤلف ، هنا أو هناك ، عند استشهادنا بالمراجع أو الدراسات التي استخدمت المصادر الأصلية بشكل أو آخر .

ولعلنا نتساءل : ماذا نعني زمنياً باصطلاح «تاريخ قطر الحديث المعاصر؟» في البداية لابد من الإشارة إلى أن العرف جرى بين المؤرخين عند تزمين العصور التاريخية ، على أن التاريخ الحديث يطلق على الفترة منذ أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ، نتيجة لاعتبارات تتصل بالتاريخ الأوروبي ، وبالتاريخ العربي ذاته ، وإن اختلفت الاعتبارات والمعايير . وفي تقديرنا أن قطر تتميز بخصوصية تتعلق ببداية تاريخها الحديث ، ذلك أن قطر كإمارة أو مشيخة لم يكن لها تاريخ خاص يرتبط برقعة جغرافية محددة ونظام سياسي معين قبل أواسط القرن التاسع عشر ، ومن ثم فإن تاريخها «منطقتها . . أو قبائلها . . أو شبه جزيرتها . .» يدخل ضمناً في تاريخ الجزيرة العربية من جهة ، وتاريخ الخليج العربي من جهة أخرى .

وعلى ذلك فثمة تحديد يتصل باستخدام مصطلح «مشيخة» أو «إمارة قطر» أو «دولة قطر» الذي تشير إليه المصادر التاريخية وتستخدمه ابتداء من القرن التاسع عشر ، وبالتحديد منذ برزت القبائل القطرية القاطنة في شبه الجزيرة القطرية ككيان سياسي محدد ، وفي ظل زعامة واحدة هي أسرة آل ثاني .

وبتوضيح أكثر : فإن القبائل القطرية التي استقرت في شبه الجزيرة القطرية ، بعد أن هاجرت إليها ضمن هجرات «العتوب» من الجزيرة العربية في أواخر القرن السابع عشر ، هذه القبائل التي تمركزت قوتها الأساسية في الدوحة ، لم تكن حتى أواسط القرن التاسع عشر تتميز بوضع سياسي مستقل يجعل منها إمارة ، فإن ذلك لم يحدث إلا بعد نمو قوة آل ثاني وثروتهم ، وتزعمهم لهذه القبائل ، في ظل ظروف أحاطت بنشأة الامارة ، ووسط مخاض شاق من صراعات القوى وتوازناتها ، وكذلك أطماع القوى السياسية في المنطقة سواء المحلية ، أو الخارجية ذات السيادة والهيمنة في المنطقة ، كالدولة العثمانية وبريطانيا العظمى .

وربما يبيح لنا ذلك أن نعتبر الفترة منذ أواخر القرن السابع عشر وحتى أواسط القرن التاسع عشر فترة تكوين جنين الإمارة ، استجمعت فيها قبائلها قوتها واستقرارها ، ووصل آل ثاني إلى السلطة فيها ، وهي فترة شهدت قطر خلالها حكم بني خالد وآل خليفة ، كما تأثرت بالصراعات الأهلية في البحرين (١٨٤٠ - ١٨٤٣) وبسط عليها الوهابيون سيادتهم حيناً من الدهر ، كما شرعت بريطانيا خلالها تبدي اهتماماً خاصاً بها ، منذ زار المقيم السياسي البريطاني في الخليج الدوحة لأول مرة عام ١٨٢٣ ، وأجرى مسحاً بحرياً لسواحل قطر ، وكذلك هجوم البحرين وأبو ظبي عليها عام ١٨٦٧ ، ثم تدخل بريطانيا وتوقيع أول اتفاقية بريطانية - قطرية في العام التالي (١٨٦٨) التي عرفت باتفاقية «السلام البحري» والتي وقعها الشيخ محمد بن ثاني (١٨٦٠ - ١٨٧٨) باعتباره حاكماً لقطر ، مع السير لويس بيلي المقيم السياسي البريطاني ، والتي اعترفت فيها

بريطانيا بآل ثاني حاكماً على قطر ، كما أقرت بأنها تضمن سلامتها باعتبارها مرتبطة معها باتفاقية .

وهكذا انتهى صراع قطر مع جيرانها ، وتحددت علاقاتها بالقوى الكبرى في المنطقة ، كإمارة ذات سيادة وفي ظل قيادة موحدة ، وهذا قد يبرر للمؤرخين اعتبار عام ١٨٦٨م بداية لميلاد الامارة ونشأتها ، بمفهومها التاريخي الحديث ، كما يجعلنا نعتقد أن الفترة من أواخر القرن السابع عشر - منذ بدأت هجرات القبائل العربية تفد إلى شبه الجزيرة القطرية - وحتى عام ١٨٦٨ ، المرحلة الأولى التمهيدية لتاريخ قطر الحديث .

وهكذا فإن المرحلة التالية ، والتي تبدأ منذ عام ١٨٦٨ ، تمثل مرحلة جديدة استقلت فيها «مصادر» تاريخ قطر أو «شئونها» في المصادر التاريخية ، فأصبحت لها مسمياتها ووثائقها الخاصة ، ومصادرها المعنونة باسمها ، سواء اكتفى فيها بكلمة «قطر» وحدها ، أو حتى سبقتها كلمة «مشيخة» أو «إمارة» .

أما عن مصادر التاريخ القطري في المرحلة الأولى التمهيدية ، المشار إليها ، فإنها تتداخل مع مصادر تاريخ الجزيرة العربية ، كما أن تاريخ ساحلها يتداخل بطبيعة الحال مع تاريخ الساحل الشرقي للجزيرة العربية ، والخليج بعامة ، ويصبح البحث عن مصادر التاريخ القطري في مطلع عصره الحديث يدخل ضمناً في اطار مصادر شرقي الجزيرة والخليج العربي ، وإذا طبقنا العرف السائد بين المؤرخين الخاص ببداية العصر الحديث فإن مصادر المنطقة في القرنين السادس عشر والسابع عشر تتفق وبدايات ظهور البرتغاليين في الخليج عام ١٥٠٧ واستيلائهم على هرمز وسيطرتهم على سواحل عمان حتى أواسط القرن السابع عشر ، وقد يستطيع الباحث في التاريخ القطري الامتداد بالمرحلة الأولى التمهيدية إلى تلك الفترة أي أوائل القرن السادس عشر ، وعندئذ تشكل المصادر البرتغالية وكتابات الرحالة نصيباً أوفر في مصادر تاريخ المنطقة .

ونستطيع أن نتوقف -افتراضاً- في بحثنا عن مصادر التاريخ ، في الفترة المعاصرة عند أوائل السبعينيات من هذا القرن ، فنتخذ مثلاً من عام ١٩٧١ ، عندما استقلت قطر وأصبحت ذات سيادة على أراضيها وذات شخصية قانونية دولية ، نتخذه نهاية لمرحلة وبداية لمرحلة جديدة ، كما يمكن اتخاذ عام ١٩٧٢ عندما تولى أميرها الحالي ، الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، الحكم بداية لتلك المرحلة ، يصح التأريخ لما قبلها ، إذا ما توفرت المصادر ، وكذلك يمكن اعتبار عام ١٩٧٣ بدايةمرحلة أخرى ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير وتدفقت عائداته على البلاد لتدخل بها مرحلة جديدة وهكذا . . المهم أن يترك المؤرخ مساحة زمنية تحدد نطاق عمله وتتوقف به على حدود الكتابات السياسية المعاصرة ، فعمل المؤخر يبتديء عادة عندما يكتمل عمل الساسة .

بعد هذه التحديدات الضرورية السابقة نتساءل : من أين يستقي المؤرخ أحداث ووقائع التاريخ القطري الحديث والمعاصر على وجه التحديد؟ وللإجابة على هذا السؤال لابد من اقتراح تصنيف يعتمد على نوعية المادة التاريخية ودرجة أهميتها ، كما لا يغفل الاعراف التاريخية بين المشتغلين بصناعة التأريخ ، بالإضافة إلى وضعه أصول وقواعد البحث التاريخي في الاعتبار . وقد يعتمد هذا التصنيف على ما هو معروف ومتاح من المصادر ، وعلى ما هو متوقع ونعني بذلك المظان ، التي قد تفتح الإشارة إليها آفاقاً أمام الباحث في المادة التاريخية .

وأول مراتب هذه المصادر «الوثائق» غير المنشورة ، ثم المنشورة سواء تلك التي كتبت باللغة العربية ، أو التي كتبت باللغات البرتغالية والتركية والإنجليزية . . إلخ . وتستمد الوثائق مصداقيتها من كونها لم تدون في حينها بهدف التأريخ ، وإنما استهدفت خدمة أغراض سياسية أو إدارية أو اقتصادية تتعلق بالجانب الذي كتبت بصدده . فتستمد تقارير الإدارة البريطانية في المنطقة ، مثلاً ، أهميتها من حيث أنها تحرت التدقيق والتفصيل على نحو ما ، لخدمة القرار السياسي البريطاني ، فهي تعالج «أوضاع . . أو أحوال . . أو

شئون» قائمة ، أو أحداث تقع بالفعل بغض النظر عن الآراء ووجهات النظر الواردة بها ، فهذه المسائل تخضع للنقد والتأويل فيما بعد .

ويلي الوثائق في الأهمية كتابات الرحالة والمستكشفين والمغامرين وخاصة ما كتبه الأوروبيون أثناء سياحاتهم السياسية أو التجارية في الجزيرة العربية والخليج ، ودونوا ما رأوه ولاحظوه .

وهناك بعدئذ الدوريات بأنوعها وتوقيتات صدورها ، من صحف يومية أو دوريات أسبوعية أو شهرية أو فصلية أو سنوية ، وبعضها قد يكون عاماً ، والبعض الأخر يكون متخصصاً في هذا المجال أو ذاك . . كما يعتبر التراث الشعبي بقصصه وأمثاله وأشعاره ، مصدراً هاماً من مصادر التاريخ الاجتماعي .

وكذلك فان هناك بعض «المؤلفات» التي تقترب قيمتها من المصادر الأصلية ، وتعلو على المادة الثانوية ، التي تعتبر من الدرجة الثانية ، وتستمد أهميتها من أنها كتبت في عهد سابق ، أو عصر مضى ، وان كان أصحابها قد كتبوها تحت إسم التأليف التاريخي ، فهذا لا يعفي المؤرخ من الحذر والتدقيق في الأخذ برواياتها ، وكذلك الضبط والتحقيق والتثبت قبل الاستفادة منها ، وسنرى أمثلة لها بعد قليل .

ويلي ما سبق ضرورة استعانة المؤرخ بالشخصيات العامة ، التي لعبت دوراً في صنع الأحداث ولا تزال على قيد الحياة ، فتشكل المقابلات والأحاديث معها مصدراً من مصادر التاريخ المعاصر ، وجمع التسجيلات في هذا الصدد يدخل في أدوات البحث العلمي على كل حال .

وثمة ملاحظة نرى ضرورة التنويه إليها وهي أن مذكرات السياسيين أو الحكام ويومياتهم ، أو حتى ذكرياتهم ، والتي تشكل مصدراً هاماً من مصادر التاريخ الحديث والمعاصر ، يحتل مرتبة عالية ، بعد الوثائق ، لم نجد منها ، فيما

قرأنا وتابعنا من مصادر التاريخ القطري ، إلا على إشارة واحدة لمذكرات كتبها المرحوم الشيخ محمد بن أحمد آل ثاني ، وهي بعنوان «وقائع قطر التاريخية»(٤) . وسنتناول ذلك كله بالتفصيل لبيان قيمته وأهميته .

أولاً : الوثائق :

أ - غير المنشورة :

* **الوثائق المدونة باللغة العربية** : ومنها المجموعات الوثائقية المودعة بقسم الوثائق بالديوان الأميري (قسم الأبحاث والوثائق) ، ونعتقد أنها تضم أصول القرارات والمراسيم والمراسلات الأميرية ، كما توجد سجلات وأوراق تتعلق بواردات الجمارك وغيرها منذ مطلع القرن العشرين ، وبالذات خلال فترة حكم الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني (١٩١٣ - ١٩٤٩) حيث لم تكن هناك دواوين للحكومة وإدارات ووزارات على نحو ما هو قائم الآن . كما تضم الوثائق مجموعات تتعلق بالنفط ، عقود التنقيب وامتيازات استخراجه وعائداته خلال الفترة السابقة على الأربعينيات وما بعدها . كذلك فان هناك مجموعات تضم وثائق تتعلق بفترات أبعد من ذلك ، وبالذات منذ فترة حكم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (١٨٧٨ - ١٩١٣) ، ورسائل مساعديه ومفوضيه إليه ، كما توجد كذلك مجموعة أوراق صالح سليمان المانع ، ونصوص التحريرات الواردة من متصرفية نجد والبصرة حول قائمقامية قطر ، مما يمتد إلى فترة علاقات الوهابيين بالبلاد . وتمتد وثائق القسم إلى فترة معاصرة جداً فتضم مثلاً وثائق مشروع الاتحاد التساعي بين امارات الخليج (١٩٦٨ - ١٩٧٠) ، والذي لعبت قطر في سبيل إقامته دوراً رئداً ، وان لم يقدر له أن يتم .

ونلاحظ أن الوثائق أو المجموعات السابقة قد استفاد منها على نطاق واسع مؤلف كتاب «قطر وثروتها النفطية» ، الصادر عن دار العهد بالدوحة عام ١٩٨٤ كما استعان بها على نطاق ضيق مؤلف كتاب «تطور قطر السياسي والاجتماعي في

عهد الشيخ قاسم بن محمد» ، الصادر بالقاهرة عام ١٩٨٠ ، وكذلك الدراسة التي أعدت عن «التطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر ١٩٠٠ - ١٩٣٠»(٥) .

أما عن المظان التي تضم مصادر وثائقية أصلية للباحث في التاريخ القطري ، وخاصة خلال فترة التاريخ المعاصر ، فهي سخية ووفيرة ، وتوجد في أرشيفات وسجلات الإدارات الحكومية والوزارات ومجلس الوزراء ، ومجلس الشورى . ومن أهمها -مثلاً- أوراق وسجلات إدارة المستشار الحكومي للدولة والذي كان بريطانيا هو وجهازه في البداية ثم استبد ل بمنصب مدير عام الحكومة فمستشار الحكومة بعد ذلك بعد أن أصبح شخصية مصرية .

وهناك أيضاً وثائق إنشاء الإدارات الأولى للدولة وسجلاتها ، وهي إدارات الصحة ، والجمارك والموانى ، والهندسة والمياه ، والعمل والعمال والبلدية ، والشئون الخارجية . وكلها تأسست خلال الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، وكانت نوايات للوزارات الحالية ، التي ضمها أول مجلس للوزراء في تاريخ قطر عام ١٩٧٠ .

ويضاف إلى ما سبق أرشيفا أول وزارتين عرفتهما قطر ، وهما وزارة المعارف (١٩٥٧) ووزارة المالية (١٩٦٠) ، ويمكن الاستفادة من وثائق وزارة المالية والبترول وأرشيفها الخاص في هذا المجال ، وقد استفاد منها على نطاق كبير مؤلف كتابي «تطور اقتصاد النفط في قطر» و «الطاقة والتطور في قطر»(٦) .

وعلى نفس الأهمية توجد محفوظات وسجلات الجهاز القضائي للدولة ، بمحاكمه العدلية ، الشرعية والمدنية ، وهي غنية ولا شك للباحث في التطور الاجتماعي ، الذي يفيد من أوراق وقضايا العمل والعمال ، والتعاقدات ، والأحوال الشخصية والأحكام الشرعية . . إلخ . كما يستطيع الباحث أن يستفيد من الوثائق المتعلقة بالنشاط الدبلوماسي ، سواء المودعة بوزارة الخارجية

القطرية ، أو السفارات والقنصليات القطرية ، والهيئات الدولية والعربية والخليجية التي تمثل فيها الدولة .

* **الوثائق غير المنشورة المدونة باللغة الانجليزية :**

١ - سجلات بومباي الحكومية Bombay Government Records التي تضم مجموعات ضخمة من وثائق المنطقة الخليجية بشكل عام ، وهذه السجلات في أساسها هي وثائق وسجلات شركة الهند الشرقية البريطانية ، التي تغطي الفترة منذ بداية القرن السابع عشر (١٦٠٢م) وكذلك وثائق وسجلات السلطات البريطانية التي ورثت الشركة منذ عام ١٨١٣ ، عندما أصبح التاج البريطاني هو السيد الفعلي للهند بعد أن ضمت ممتلكات الشركة للتاج ، حيث عينت الحكومة البريطانية وزيراً للدولة لشئون الهند ، يعاونه «مجلس الهند» أو حكومة الهند(٧) .

وهذه الوثائق ما تزال بكراً حتى الآن بالنسبة للباحثين والمؤرخين العرب ، حيث لم تستخدم بشكل فعال ، وخاصة ما يتعلق منها بالفترة قبل عام ١٨٢٠ ، رغم أهميتها الشديدة ، لكونها تقدم معلومات وفيرة عن الأوضاع المحلية في الخليج خلال تلك الفترة . وهذه المجموعات قد صور الكثير من مجلداتها وأودع بقسم الوثائق والأبحاث بالديوان الأميري(٨) .

وتضم هذه السجلات أوراق القسم السياسي والسري البريطانية بعد عام ١٨٢٠م والتي تروي تفاصيل النشاط البريطاني في الخليج ، وخاصة ما يتصل منه بموضوع تجارة الرقيق وتجارة السلاح ، والسلام البحري ، وما ترتب على ذلك من علاقات بريطانية - خليجية ، مما يكشف نشاط القناصل والدبلوماسيين البريطانيين لربط المنطقة بعجلة السياسة البريطانية ، وتمتد هذه الوثائق حتى عام ١٨٨٠ فتغطي بتقاريرها كل أوجه النشاط السياسي والاداري والاقتصادي على سواحل الخليج ، ومن بينها سواحل قطر بطبيعة الحال .

وبالرغم من أنها غير منشورة إلا أن هـ. توماس Hughes Thomas قد جمع مختارات منهاونشرها في كتاب ضخم له بعنوان : Persian Gulf ونشر في بومباي عام ١٨٥٦ ، ضمنه معلومات وفيرة وقيّمة عن الخليج وإماراته وأورد به قوائم بالأحداث والنشاطات البحرية والقبلية ، ويحتوي كذلك على معلومات وفيرة عن البدع والوكرة، خاصة عندما تناول موضوعات صيد وتجارة اللؤلؤ وقد أعطى وصفاً لكثير من بلدان قطر ومنها خورحسان والزبارة التي وصفها بشكل مفصل وذكر أنها تضم نحو ربعمائة منزل(٩) .

٢ - وبالإضافة إلى سجلات بومباي الحكومية توجد محفوظات دار الوثائق الوطنية الهندية في نيودلهي National Archive of India التي تأسست عام ١٨٩١ وكانت تحمل إسم قسم السجلات الامبراطوري The Imperial Record Department وهذه تضم جزءاً من أوراق وسجلات حكومة الهند البريطانية والتي كانت منطقة الخليج تقع ضمن دائرة اختصاصها ، وتحتوي على تفاصيل دقيقة عن النشاط البريطاني في المنطقة ، وفيما يتعلق بقطر فإنها تحتوي معلومات وفيرة تتناول بدايات اتصال البريطانيين بشبه جزيرتها ، ومنها نعلم -على سبيل المثال- تفاصيل أول زيارة قام بها المقيم السياسي البريطاني في الخليج لقطر عام ١٨٢٣ حين أجرى رجاله مسحاً بحرياً شاملاً لسواحل قطر ومياهها الشرقية . . ويمكن الاستفادة بالتحديد من المجلد رقم ٢٤ لعام ١٨٥٦ ، الذي يلخص المراسلات التي تتناول شئون الخليج عامة ، وشئون قطر بوجه خاص بين عامي ١٨٠١ ، ١٨٥٣ .

وهناك أيضاً مجموعة سجلات الشئون السياسية والخارجية Foregin and Political Dept. التي يستفاد منها فيما يتعلق بالشئون القطرية حتى بدايات القرن العشرين(١٠) .

٣ - أما سجلات حكومة الهند البريطانية India Office Records والمودعة بمكتبة الهند في العاصمة البريطانية ، فأهم ما تحتويه سجلات المعتمدية السياسية البريطانية Persian Gulf Residency في بوشهر على الساحل الشرقي للخليج ، والتي تأسست عام ١٧٦٣ ، وتضم سجلات ومراسلات المقيم السياسي البريطاني وجهاز المعتمدية المرافق له ، وكذلك تقارير المعتمدين والوكلاء السياسيين لبريطانيا في حواضر المنطقة ، كما تحتوي على تقارير مسلسلة عن أحوال الخليج عن الفترة (١٧٦٣ - ١٩٥٠) ، تضم تقارير شهرية وسنوية تتابع بدأب الشئون القطرية بشكل منتظم ، وتغطي تطور علاقات الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني بكل من بريطانيا والدولة العثمانية ، كما تتابع في القرن العشرين محاولات اكتشاف النفط وامتيازاته خلال العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن .

وتحمل سجلات هذه الوثائق رقماً وعنواناً رئيسياً هو R/15, Persian Gulf ثم أرقام وعناوين جزئية ، وربما كان أهمها فيما يخص موضوعنا تقارير الوكالة السياسية البريطانية في البحرين Political Agency of Bahrain وتكمن أهميتها في متابعتها للشئون القطرية التي كانت من اختصاص المعتمد البريطاني في البحرين ، الذي كان يشرف على مصالح بلاده في قطر ، قبل أن يكون هناك معتمد سياسي بريطاني بها ، أي قبل عام ١٩٤٩(١١) .

وقد استفاد من هذه الوثائق على نطاق واسع مؤلف كتاب «العلاقات القطرية - البريطانية (١٩١٤ - ١٩٤٥) وإن كنا نود لو توقف ببحثه عند عام ١٩٤٩ الذي شهد أول معتمد سياسي بريطاني في قطر(١٢) .

وقد ساهمت بنيلوب طوسن Penelope Tuson بنشر قوائم هامة خاصة بسجلات المعتمدية ووكالاتها في الخليج تحت عنوان «سجلات المعتمدية البريطانية ووكالاتها في الخليج الفارسي» وأصدرتها بكتاب في لندن عام

١٩٧٩(١٣) . ويحتوي هذا الكتاب على دراسة تمهيدية ذكرت فيها أن شئون قطر ظلت خلال القرن التاسع عشر ، شأنها شأن إمارات الساحل المهادن تحت إشراف المعتمدية البريطانية في بوشهر ، حيث كان المقيم يزور قطر بشكل منتظم ويكتب تقارير مفصلة عن أحوالها ، يرسلها إلى حكومة الهند في بومباي ، وأنه منذ عام ١٩١٦ ، عندما وقعت المعاهدة البريطانية - القطرية ، وكانت المادة الثامنة منها تعطي بريطانيا الحق في تعيين معتمد سياسي لها في الدوحة ، إلا أن الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني نجح ، عند توقيع المعاهدة ، في الحصول على وثيقة من السير برسي كوكس ، يوافقه فيه على تعطيل هذه المادة ، ولهذا ظل إشراف المعتمدية البريطانية في بوشهر على شئون قطر قائماً بعد الحرب العالمية الأولى .

ولكن كان واضحاً أن هذه الشئون متصلة مع شئون البحرين ، حتى لقد قرر المقيم السياسي وضعها تحت مسئولية معتمد البحرين بشكل رسمي ، وكان هذا الأخير يقوم بزيارات دورية للدوحة حتى بداية الحرب العالمية الثانية . وأضافت أن الشيخ عبدالله قد واجه ضغوطاً متزايدة من جانب المقيم والمعتمد لقبول معتمد سياسي بريطاني في الدوحة ، دون جدوى ، وقد قاوم الشيخ بعناد حتى عام ١٩٤٩ ، وبعد أن تحولت شئون الخليج من حكومة الهند إلى وزارة الخارجية البريطانية ، أصبح الضابط البريطاني لمعتمد البحرين ، معتمداً سياسياً بريطانياً في قطر(١٤) .

وترجع أهمية هذه التقارير إلى أنها تزودنا بمعلومات مفصلة وهامة عن شئون قطر وخاصة ما يتصل منها بقضايا الحدود بين قطر وجيرانها ، والمراسلات الخاصة بامتيازات النفط ، وتسليح قطر واجراءات الدفاع عنها ، وإقامة مستشفى وهيئة للبريد والبرق . . . إلخ وقبل ذلك كله المراسلات والمحادثات التي تمت بين الشيخ عبدالله آل ثاني والكولونيل جراي - معتمد بريطانيا في الكويت - بشأن معاهدة عام ١٩١٦ الشهيرة بين قطر وبريطانيا .

وتضم سجلات حكومة الهند البريطانية .I. O. R في لندن كذلك مجموعة أخرى تحمل رمزاً رئيسياً هو L/P. and S. وعنوانها : Political and Secret Department Liperary وهي تحتوي على المذكرات السياسية السرية والملفات المصنفة تحت رؤوس موضوعات معينة ، التي كانت تقدم لوزير الهند من هيئة مكتبه حين يطلب الإلمام بأطراف قضية معينة ، أو حين تقوم حكومة الهند بدراسة موضوع معين ، وعنوانها : Political and Secret Memoranda .

وتضم نفس المجموعة كذلك تحت نفس الرمز السابق ، رسائل ومذكرات عنوانها : Departmental Parpers, Political and Secret Annaul Files وهي تغطي الفترة من ١٧٨١ - ١٩٥٠ ، وذات أرقام فرعية يغطي كل منها مجموعة من السنوات . ويلاحظ أن هذه السجلات تحتوي على معلومات وفيرة عن القرصنة والرقيق والأسلحة ، وتكشف دور بريطانيا في مراقبة شيوخ المنطقة وتزكية الخلافات بينهم ، ودور المقيم السياسي باعتباره حكماً في هذه الخلافات ! وتبرز كيف أصبح هذا المقيم هو ملك الخليج غير المتوج منذ عام ١٨٥٣ ، عندما جدد مع حكام المنطقة المعاهدات المعروفة باسم معاهدات السلام البحري ، وبالنسبة لقطر على وجه الخصوص فإن بها معلومات وفيرة من وجهة النظر البريطانية ، حول الادعاءات العثمانية فيها ، وكذلك نشاط الحامية العثمانية التي كانت تقيم في منطقة البدع .

وعلى سبيل المثال فهناك ملف يروي حوادث نتجت عن ادعاءات الدولة العثمانية في قطر ، كما أن منها ما يتناول مسألة طرد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني للرعايا البريطانيين (البنيان) من الدوحة عام ١٨٨٢ ، وتوصية المقيم البريطاني باستعمال القوة ضد الشيخ ، وتردد السلطات البريطانية في قبول هذه التوصية ، وتهديد الشيخ بأنهم لو حاولوا فإنه سيجند عشرة آلاف رجل يقتل بهم البنيان والبريطانيين جميعاً ، الأمر الذي جعل المبعوث البريطاني للدوحة يصفه بأنه يحلم بأن يكون «عرابياً» آخر ، كعرابي مصر(١٥) .

وتضم نفس المجموعة ملفاً آخر عن قطر عام ١٩٤٩ بعنوان Affairs of Qatar, 1949 تحت رقم 3963 ويتناول مراسلات المقيم البريطاني مع وزارة الخارجية البريطانية حول زيارته لقطر واجرائه مفاوضات مع الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني الذي كان بصدد التنازل عن الحكم لابنه الشيخ علي ، كما يحتوي على تفاصيل ملابسات إنشاء الوكالة السياسية البريطانية في الدوحة عام ١٩٤٩ .

وقد نشر ملخص لنحو مائة وثلاثين وثيقة من هذه المجموعة (J.O. L/P. and S) تبدأ بعام ١٨٦٨ وتنتهي عام ١٩١٦ في كتاب صدر بعنوان «مصادر تاريخ قطر»(١٦) ولعله كان من الأفضل علمياً لو نشرت نصوص هذه الوثائق كاملة -أو بعضها إن لم يتيسر- مع إعداد دراسة تقدمها وتمهد لها ، لأن «تلخيص» الوثائق على هذا النحو لن يغني الباحث المتخصص عن الحاجة للاطلاع على أصولها كاملة ، وإن كان مؤلف كتابي «التطور السياسي لقطر ١٨٦٨ - ١٩١٦ ، ١٩١٦ - ١٩٤٩»(١٧) قد استفاد فائدة جمة من السجلات الوثائقية السابقة رغم أن الدراستين جاءتا خاليتين من الهوامش .

٤ - وهناك أيضاً من الوثائق البريطانية غير المنشورة مجموعة وزارة الخارجية البريطانية Foregin Office المودعة في الأرشيف البريطاني العام Public Record Office والمسماه British Foregin Correspondence والتي يقع بعضها تحت عنوان Eastern Affairs وهي تكمل سجلات ووثائق حكومة الهند من الناحية الزمنية ، وتبدأ الاستفادة منها بالنسبة لقطر والخليج منذ أوائل هذا القرن ، وبشكل أساسي بعد عام ١٩٤٧ عندما انتقلت اختصاصات حكومة الهند إلى الخارجية البريطانية بعد استقلال الهند وباكستان ، وهي تحت رقم F. O. 371 وتضم مراسلات وتقارير نصف شهرية وشهرية وسنوية عن الخليج ، كما تضم خلاصات تقارير الاستخبارات البريطانية في المنطقة ، وهي مصنفة تحت أسماء دول المنطقة وتحمل عنواناً واحداً «قطر» في كل التقارير .

وفي هذه المجموعة نجد تقارير أول معتمد بريطاني في قطر وهو الضابط جون ويلتون Jhon Wilton التي يسجل فيها الأوضاع في قطر ، وسياسة إنتاج النفط ، ويرصد تطور الأوضاع الاقتصادية للبلاد بشكل عام ، مع متابعة لمؤسسات التحديث الإداري والاجتماعي ، التي بدأت تظهر بعد تدفق عائدات النفط وتوالي قدوم الأجانب إلى قطر . وتضم هذه المجموعة أيضاً ملخصات أعدها المستشار الحكومي البريطاني لقطر ، فيليب بلانت Philip Plant . وتتوقف الاستفادة من هذه المجموعة مؤقتاً عند عام ١٩٥٧ ، وهو آخر عام تكشف فيه الوثائق البريطانية بعد أن يكون قد مرّ عليها ثلاثين عاماً حسب القانون الانجليزي .

ومن المهم أن نشير إلى أن وثائق هذه المجموعة ، رغم أهميتها القصوى إلا أنها لم تستخدم في كتابة تاريخ قطر عن الفترة التالية لعام ١٩٤٩ (فدراسة تطور قطر السياسي توقفت عند عام ١٩٤٩ ، ودراسة العلاقات القطرية - البريطانية توقفت عند عام ١٩٤٥) . الأمر الذي يشكل مادة بكراً تتكشف عاماً بعد عام مما سوف يفيد الباحثين والدارسين .

ويضم الأرشيف البريطاني P R O ملفات بعنوان C A B وهي أوراق مجلس الوزراء البريطاني Cabinet Conclusions وتحتوي فيما يختص بقطر على أربعة ملفات تتناول الفترة التي تولت فيها وزارة المستعمرات البريطانية شئون الخليج المتصلة بالسياسة العالمية ، وقد استفادت من هذه الملفات دراسة وثائقية تحت عنوان «حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي» المنشور بالرياض عام ١٩٨١ ، كما استفادت منها على نطاق واسع مؤلفة كتاب «نشأة قطر» المنشور في لندن عام ١٩٧٩(١٨) .

*** الوثائق المدونة باللغة التركية :**

وتكمن أهميتها بشكل خاص خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فلم يعرف شرق الجزيرة العربية والخليج العربي سيطرة عثمانية حقيقية قبل ذلك ،

برغم احتلال العثمانيين للإحساء منذ أواخر القرن السادس عشر ، فقد ظل حكمهم لها إسمياً حتى انهار على أيدي بني خالد ، الدين حكموها حتى أوائل القرن التاسع عشر ، عندما استولى عليها السعوديون ، كما لم تظهر السيادة العثمانية على البحرين إلا في فترات متقطعة وقصيرة ابان فترات التفكك الذي عانت منه ، وكان شيوخها يعلنون بين الحين والآخر تبعيتهم للدولة العثمانية تخلصاً من الضغوط الإيرانية والبريطانية ، وغني عن القول أن قطر ، التي كانت حتى عام ١٨٦٨ داخلة بشكل أو بآخر في دائرة هذا الصراع ، قد تأثرت به بحكم صلتها بالبحرين ، وبعد عام ١٨٦٨ تأثرت علاقاتها بشكل خاص مع الدولة العثمانية على نحو جديد .

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ركز العثمانيون اهتمامهم بالمنطقة وساهموا بشكل أساسي في الصراع على الخليج واستمر ذلك بطبيعة الحال حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، حيث اعتبرت الدولة العثمانية أن الخليج يمثل منطقة نفوذ لها ، وبدأت منذ عام ١٨٦٩ تبدي اهتماماً جدياً ببسط سيادة حقيقية عليه ، وبالتحديد منذ تولى واليها القوي «مدحت باشا» ولاية بغداد (١٨٦٩ - ١٨٧٢) ومنذ أن افتتحت قناة السويس للملاحة الدولية لتزيد من أهمية الخليج الاستراتيجية .

وتشرح الوثائق التفاصيل التي حدثت بين أبناء البيت السعودي (عبدالله وسعود) واستعانة عبدالله بن فيصل بمدحت باشا ، الذي سيّر حملة الإحساء الشهيرة لنصرته ضد أخيه ، وبسط سيادة الباب العالي عليها ، وعلى الخليج وجزره ، من الكويت إلى مسقط . وعهدت قيادة الحملة إلى «نافذ باشا» متصرف البصرة ، الذي أنجز مهمته بنجاح ، وامتد ببصره إلى الساحل الغربي للخليج ، وبدأ بقطر ، فأرسل حملة إليها عام ١٨٧١ يقودها شيخ الكويت (عبدالله الصباح) ملبياً دعوة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ، الذي كان قد سارع برفع العلم العثماني على قصره(١٩) ، متحدياً الانجليز ، ومنذ مجيء الحملة إلى قطر

ونفوذ العثمانيين يزداد ويتضاءل ، بتناسب عكسي مع النفوذ البريطاني ، إلى أن اقتنع شيوخ قطر بضرورة إبعادهم عن البلاد ، فتمردوا على الوجود العثماني منذ عام ١٨٩٣ ، وشهدت الفترة التالية ، حتى عام ١٩١٣ ، تدهوراً واضحاً للوجود العثماني في قطر ، حتى ارتحلت الحامية العسكرية العثمانية عن البدع على سفن بريطانية عام ١٩١٣ .

وتغطي هذه التطورات (١٨٧١ - ١٩١٣) وثائق عربية وإنجليزية على نحو ما أشرنا ، أما الوثائق العثمانية فتضيف أبعاد وحقائق الجانب العثماني ذاته من الصراع ، وهي مودعة المديرية العامة لمحفوظات رئاسة الوزارة التركية المعروفة باسم «الباشبكنلك» ، وكذلك في أرشيف وزارة الخارجية التركية ، الذي يضم ملفاً خاصاً عن قطر وشئونها . . بالإضافة إلى الوثائق المكتوبة باللغة التركية ، التي كانت ترد إلى شيوخ قطر ، والمودعة بقسم الوثائق والأبحاث بالديوان الأميري(٢٠) .

وقد نشر في كتاب «مصادر تاريخ قطر» جدول يضم مجموعة أخرى من الوثائق العثمانية ، محدداً أرقامها وتواريخها ، مع ملخص لمحتوى بعضها ، وهي في مجملها من مجموعة مراسلات ولاة الدولة العثمانية وعمالها في البصرة وبغداد ونجد ، وكذلك مراسلات نظارتي الخارجية والداخلية ، والباب العالي والصدارة العظمى ، مع الشيخ قاسم بن محمد ثم إبنه الشيخ عبدالله بن قاسم فيما بعد(٢١) .

وهذه المجموعات تضم مادة غنية حول موقف العثمانيين من حكام قطر ، ومن الإنجليز ، وتوضح حقيقة حجم النفوذ العثماني في البلاد ، كما تناقش قضايا الحدود ومشكلات تخطيطها ، وإعمار مدينتي الزبارة والعديد ومشكلات الأمن ، ومعركة «الوجبة» بين القطريين والعثمانيين . . . إلخ . وهي بطبيعة الحال تمثل وجهة النظر العثمانية ازاء هذه المسائل جميعاً .

كما نشرت كذلك بعض من وثائق هذه المجموعات في المجلد الثاني من «وثائق التاريخ القطري ١٨٦٨ - ١٩٤٩» وإن كانت تدخل في حيز الوثائق المنشورة إلا أنها هامة باعتبارها تتابع تطور الصراع العثماني - البريطاني حول قطر ، خاصة خلال فترة حكم الشيخ قاسم(٢٢) ، كما تتناول تقارير التنظيمات الإدارية التي حاول العثمانيون تطبيقها في قطر (أو قضاء قطر) وإنشاء مديريات في الوكرة والزبارة والعديد وغيرها(*) .

* **أما الوثائق البرتغالية :**

والتي تغطي تاريخ النفوذ البرتغالي في الخليج منذ بداية القرن السادس عشر (١٥٠٧) وحتى أواسط القرن السابع عشر ، فهي تتمثل في مراسلات مساعد نائب الملك في هرمز مع الحكومة في جوا Goa بالهند ، وبين نائب الملك في جوا ولشبونة ، وبين القيادة البحرية في هرمز ، بالإضافة إلى بعض مذكرات ضباط البحرية ، وسجلات الحكم البرتغالي في جزيرة جوا ، وسجلات الجمارك ، ورسائل جوا دي سوزا ، المودعة بمركز الوثائق البرتغالية في «توري دي تومبو» بلشبونة التي تضم بعض النصوص العربية من سلاطين زنجبار وغيرها . وهناك بعض الوثائق البرتغالية مودعة بالأرشيف العثماني يتحدث بعضها عن وجود قبلي نشيط في ساحل قطر ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر(٢٣) .

وهناك مجموعة من الوثائق البرتغالية «المنشورة» نرى أن نشير إليها هنا لقلة معلوماتنا عن هذا النوع من المصادر في تلك الفترة المبكرة ، وهي مودعة

(*) هناك أيضاً أرشيف قصر طوب قابو الذي يضم الوثائق المتصلة بأشخاص السلاطين في فترة ماقبل التنظيمات (١٨٣٩) ، وهناك محفوظات ديوان همايون مهمة دفتري وقانونامة والسجلات الشرعية والوقفيات . . إلخ ، راجع مصطفى فايد : أهمية المصادر التاريخية التركية لتاريخ الشعوب العربية ، مقال بكتاب مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربيةجـ٢ ، ص ٩٤٤ - ٩٤٥ .

بالأرشيف البرتغالي تحت عناوين : الوثائق الشرقية -مكاتبات نواب السلطنة في الهند- وثائق صومعة جراسا Garaca ثم وثائق عربية لتاريخ البرتغال(٢٤) ، وقد استفاد منها مؤلف «التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ - ١٧٦٣» حيث ذكر أنها رسائل متبادلة بين حكام المنطقة وملك البرتغال ونوابه في الهند في القرن السادس عشر وتضم ١٥٠ رسالة باللغات العربية والفارسية والتركية . نشرها أحد المتخصصين الإيرانيين في تاريخ المنطقة وهو الدكتور جوانكير قائم مقامي ، وإن كانت قيمتها تتحدد بالنسبة لموضوعنا من مدى اهتمامها بساحل قطر باعتباره جزءاً من الخليج بشكل عام ، مما يحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي .

(ب) الوثائق المنشورة :

ونقصد بها الوثائق التي نشرت في شكل كتب أو كتيبات أو نشرات مطبوعة ، سواء كانت وثائق مجمعة ومعدة للنشر خدمة للمؤرخين ، أو وثائق سياسية واقتصادية طبعت ونشرت ، على أي نطاق ، وكان الهدف منها خدمة المجال الذي أعدت من أجله وتوثيقاً له ، كالمضابط وكتب الاحصاءات السنوية أو مجموعات القوانين . . . إلخ . ومنها ما هو عربي أو إنجليزي الأصل ، ومنها ما هو مترجم إلى العربية . وبالنسبة لتاريخ قطر الحديث والمعاصر فتوجد منها مجموعات كثيرة وسجلات غنية ، توفر للباحث مادة هامة في موضوع دراسته ، وخاصة من ذلك النوع الثاني ، وسنكتفي بذكر أهم ما نشر منها :

هناك «مجموعة قوانين قطر» التي كانت تنشر بالدوحة تباعاً منذ عام ١٩٦١ ، لتضم نصوص المراسيم والقوانين والأوامر الرسمية ، بلوائحها التفسيرية ، وهي مبوبة حسب موضوعاتها وفقاً لترتيب أبجدي(٢٥) كما تضم المادة التي نشرت في الجريدة الرسمية للدولة ، كالنظام الأساسي المؤقت الصادر عام ١٩٧٠ ، ثم النظام الأساسي المؤقت المعدل ومذكرته التفسيرية والصادر عام ١٩٧٢ .

وهذه المجلدات هامة لدراسة تطور نظام الحكم والإدارة وتوزيع السلطات والاختصاصات وأسلوب ممارستها ، خاصة وأن نشرها قد تضمن وثائق بدايات إنشاء إدارات ووزارات الدولة ، وارساء هياكلها الإدارية وأسسها الأولى ، وكذلك نصوص قوانينها ونظمها وتشريعاتها . فنجد على سبيل الأمثلة نص أول قانون للجنسية في البلاد عام ١٩٦١ ، والقوانين المنظمة للسياسة المالية للدولة ، وقانون إنشاء الجريدة الرسمية لقطر عام ١٩٦١ ، وقانون تنظيم البلدية عام ١٩٦٣ ، وقانون إنشاء مجلس الشورى عام ١٩٦٤ ، وهناك أيضاً نص القانون العام الذي صدر عام ١٩٦٢ لتنظيم الإدارة العليا للإدارة الحكومية ، وقانون العمل الصادر في نفس العام(٢٦) ، وهذه النصوص الوثائقية كما هو واضح من عناوينها ، غنية بالمادة العلمية التي تهم المؤرخ الذي يتناول نظم البلاد وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة خلال الفترة المعاصرة .

وفي نفس المجال توجد «مضابط مجلس الشورى» وسجلاته التي تتابع نشر الجلسات ، وهي هامة ليس فقط لدراسة تطورالبلاد التشريعي ، ولكن لدراسة كافة التطورات الأخرى ، والتي تتضح من مضمون الموضوعات التي طرحت على المجلس خلال دورات انعقاده ، سواء في المجالات الإدارية والسياسية أو الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ، وما دار حولها من مناقشات ومقترحات وتوصيات ، كما يمكن متابعة مشروعات القوانين المقدمة لمجلس الشورى من جانب الحكومة ، وما انتهى إليه رأي المجلس بشأنها ، بالإضافة لتضمنها خطب أمير البلاد الافتتاحية ، وما تتضمنه من توجهات تتعلق بسياسة الدولة . كما تفيد هذه المضابط كذلك عند دراسة تكوين مجلس الشورى ونظامه واختصاصاته ولائحته الداخلية والتعديلات الدستورية ونحو ذلك(٢٧) .

وتدخل في اطار هذا النوع من الوثائق المنشورة «مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ١٩٧١ - ١٩٨١» التي أصدرتها وزارة الاعلام القطرية في فبراير عام ١٩٨٢ ، والتي تضم

خطب الأمير وبياناته التي وجهها في عدد من المناسبات القومية ، منذ إعلان استقلال الدولة عام ١٩٧١ . وكذلك مجموعة «الأحاديث الصحفية لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر» والتي أصدرتها وزارة الإعلام أيضاً (عام ١٩٧٦) لتضم الأحاديث والبيانات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية لأمير البلاد . وتمثل هذه المجموعة ، بالإضافة إلى الخطب والبيانات ، وثائق على جانب كبير من الأهمية خاصة لمن يتصدى لدراسة أحدث الفترات في تاريخ قطر .

وهناك «وثائق الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١ ، طموحات الوحدة وهموم الاستقلال»(٢٨) التي تضم نصوص محاضرة مؤتمر مشروع الاتحاد التساعي بين دول الخليج العربية عقب قرار بريطانيا بالإنسحاب من المنطقة ، وفيها يتضح دور قطر الهام داخل جلسات المؤتمر ونصوص المذكرات التي قدمتها ودور رئيس المجلس الاتحادي المؤقت ، الشيخ خليفة بن حمد ، الذي كان نائباً لحاكم قطر ووليا للعهد آنئذ .

وتدخل ضمن هذا النوع من الوثائق المنشورة الكتب الرسمية والبيانات والإحصاءات ، المسجلة في شكل كتب أو كتيبات مطبوعة ومنشورة عن الهيئات والمؤسسات والوزارات ، كالكتب السنوية ، والتقارير الإدارية والفنية كتقارير إنتاج شركة قطر للحديد والصلب (١٩٧٧ - ١٩٨٠) ، وتقارير المركز الفني للتنمية الصناعية السنوية ، والتقارير الشهرية للمؤسسة القطرية العامة للبترول ، والكتب السنوية الصادرة عن وزارة الاعلام ، والعرض الاقتصادي لوزارة الاقتصاد والتجارة (١٩٦٩ - ١٩٨٠) ، والتقارير السنوية لوزارة التربية والتعليم (١٩٧٤ - ١٩٨١) . . . إلخ(٢٩) . وبشكل عام لا يمكن حصر هذا النوع من الوثائق هنا ، ولكن يمكن للباحث ، في هذا الموضوع أو ذاك ، أن يحددها بالرجوع إلى المظان التي يعتقد وجودها فيها ، طبقاً لطبيعة موضوعه .

أما الوثائق المترجمة إلى اللغة العربية ، فيوجدمنها مجلدان صدرا عن لجنة تدوين تاريخ قطر ، أولهما ترجمة لتقرير «سالدانا» Saldanha, The Persian Gulf "Precis of Qatar Affairs" والـذي نشر بعنـوان «الشئـون القـطرية ١٨٧٣ - ١٩٠٤» ، ويضم هذا المجلد تبويباً وتلخيصاً لأهم المراسلات السياسية التي تمت بشـأن قطر ، بين المقيمـين السياسيين الـبريطانيين في الخليج وكلاً من وزارتي الخارجية وشئون الهند في لندن ، وحكومة الهند البريطانية في بومباي ، علاوة على المـراسـلات التي كانت تدور بين الحكـومـة العثـمانية والحكـومـة البريطانية ، ومـراسـلات الأخيرة مع شيوخ الساحل العربي . وهذه المراسلات تغطي فترة حرجة وحساسة من حكم الشيخ قاسم بن محمد ، والصراعات التي خاضها مع القوى المحدقة ببلاده ، كما تضم وثائق أصول نزاع الحدود بين قطر وأبو ظبي قبل تسويته نهائياً(٣٠) .

وثاني هذين المجلدين صدر بعنوان «وثائق التاريخ القطري ، من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩»(٣١) ، وهو يضم مجموعة مختارة ومترجمة ، يدور معـظمهـا حول الصراع العثـماني - البريطاني بشأن قطر ، خاصة خلال عهدي الشيخ قاسم بن محمد ، والشيخ عبدالله بن قاسم ، كما يضم نصوص المعـاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها قطر ، خلال فترة السيطرة البريطانية على الخليج ، قبل مرحلة الاستقلال ، وتكمن أهمية هذا المجلد في أنه يضم مجموعة من الـوثـائق العثـمانية ، التي جمعت من اسـطنبول ، أو كانت ضمن أرشيف الديوان الأميري ، أما المجموعة البريطانية التي تبدأ باتفاقية السلام البحري عام ١٩٦٨ ، فإنها تنتهي برسائل الشيخ عبدالله بشأن جزر حوار ، وقد ذيّل المجلد بملحق يضم نصـوص الاتفاقيات والمعاهدات بلغاتها الأصلية مما يجعلها أكثر فائدة وأهمية ، وإن كان عنصر «الاختيار» هنا يلقي على الباحث مسئولية أكبر على كل حال .

وفي نطاق الوثائق المنشورة المترجمة يمكننا إضافة ترجمة كتاب لوريمر Lorimer, J. G. المعروف باسم Gazeteer of the Persian Gulf والذي نشرت ترجمته في قطر تحت عنوان «دليل الخليج» بقسميه التاريخي والجغرافي وكانت حكومة الهند البريطانية قد نشرته في مجلدين كبيرين ١٩٠٨ - ١٩١٥(٣٢) ، بعد أن أعد في بداية أمره كتقرير سري لا يجوز الاطلاع عليه ، باعتباره مرجعاً لمعتمدي وقناصل بريطانيا في الخليج ، حتى يكونوا على دراية دقيقة وشاملة بالمنطقة وهذا ما يجعله على جانب كبير من الأهمية .

وقد استعان لوريمر في إعداد كتابه بسجلات حكومة الهند ، ومختارات بومباي (مجلد ١٨٥٦) ، وتلخيص المراسلات التي تناولت شئون الخليج (١٨٠١ - ١٨٥٣) ثم كتاب «سالدانا» السابق الإشارة إليه ، وكذلك التقارير الإدارية للمقيمين البريطانيين في الخليج ، وكتاب «بلجريف : وسط وشرق الجزيرة العربية» .

ويضم الكتاب في مجلده الثالث - القسم التاريخي - متابعة دقيقة ومركزة لتاريخ قطر منذ بدايات استقرار العتوب وآل خليفة في «الزبارة» عام ١٧٦٦ ، وحتى عام ١٩٠٧ ، متناولاً الأوضاع السياسية والاستراتيجية بتتابع زمني دقيق ، مزود بعناوين جانبية تسهل الرجوع إليه ، وإن كان هذا المصدر العام لا يغني عن الاطلاع على الوثائق الأصلية التي اعتمد عليها لوريمر . وثمة أهمية واضحة للقسم الجغرافي منه ، لدارس التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لقطر ، حيث يعطينا الكتاب تفصيلات دقيقة وجداول هامة عن مدن وقرى وخلجان وتلال وجزر قطر ، وكذلك سكانها وأصولهم وطوائفهم ، إلى جانب الموارد والطرق . . إلخ مما يكشف عن مدى إلمام البريطانيين الدقيق والشامل لواقع الخليج عامة وقطر على وجه الخصوص(٣٣) .

أما الوثائق البريطانية المنشورة في شكل كتب فهي عديدة ، رغم أنه ليس هناك كتاب واحد يضم مجموعة متكاملة لوثائق قطرية ، إلا أن الكثير من هذه

الـوثائق المنشورة المتصلة بالخليج وحكومة الهند والشرق الأدنى ، قد تضمنت الكثير من المعلومات التاريخية عن قطر ، وسوف نضرب بعض الأمثلة - لهذه الكتب ، دون حصرها :

ويأتي على رأسهـا تقـارير الإدارة البريطانية السنوية للخليج في الفترة من ١٨٧٣ - ١٩٤٧ ، وتقع في عشرة مجلدات عنوانها : The Persian Gulf, Administration Reports, 1873 - 1947 وتكمن أهمية هذه التقارير في كونها كانت تعد في دار المعتمدية البريطانية في بوشهر لخدمة القرار السياسي البريطاني ، ومن ثم تكتسب مصداقيتها ، رغم وجهة النظر الاستعمارية التي تمثلها . كما تضم -في نفس الوقت- مجموعة تقارير الوكالة البريطانية في مسقط عن نفس الفترة ، مرفقة بها وفق نفس ترتيب السنوات .

وقـد طبعت هذه المجلدات عن نسخـة ميكـروفيلمية من السجـلات الأصلية ، ومن ثم فنشرها ليس نشراً علمياً بالمعنى المعروف ، وتوجد نسخة منها بمكتبة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر . وتحتوي التقارير على معلومـات وفـيرة ودقيقة عن تفاصيل سير الإدارة البريطانية ، والصراعات بين القـوى المحلية ، كما تضم ملاحق وجداول إحصائية تمس كل نواحي الإدارة والاقتصاد في المنطقة .

أما شئون قطر فقد وردت بها متضمنة في الجزء المعنون باسم «البحرين» على اعتبـار أنها كانت تحت إشراف المعتمـد السياسي الـبريطاني بالبحرين ، حتى التسعينيات من القرن التاسع عشر ، حيث بدأت الشئون القطرية ترد بشكل مستقل تحت عناوين فرعية . وإذا أردنا أنموذجاً لأهميتها فإن تقرير عام (١٨٨٨ - ١٨٨٩) بالمجلد الثالث يعطينا معلومات وفيرة عن المعارك التي دارت بين الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني وشيوخ أبو ظبي حول مشاكل الحدود ، فتوضح كيف نجح شيخ قطر في أسر عدد من رجالهم وتدمير نحو عشرين قرية ، وكيف وفدت

حملة من أبـو ظبي يقـودهـا الشيخ خليفة بن زايد ، هاجمت البدع ، بعد أن استدرجت قوة دفاعها في كمين خسر فيه القطريون ٣٤ رجلاً ، كان من بينهم الشيخ علي الإبن الأثير لدى الشيخ قاسم(٣٤) .

وفي نفس هذا النوع من المصادر يأتي كتاب أتشيسون Aitchison, C.U. الذي يضم مجمـوعـة من المعـاهدات والاتفاقيات والسندات Sanads الخاصة بالهند وجـيرانها ، وترجع أهميتها إلى كون مصنفها قد جمعها عندما كان وكيلاً لوزارة الخارجية لحكومة الهند ، وضمنها ١٢ مجلداً ، نشرها في كلكتا عام ١٨٩٢ ، وقد ورد بها -عـلى سبيل المثـال- النص الأصلي لاتفاقية سنة ١٨٦٨ بين بريطانيا وقطر ، بالمجلد الحادي عشر(٣٥) .

* * *

ثانياً : كتب الرحالة والمستكشفين :

تكتسب هذه الكتب أهميتها التاريخية من أزمنة تأليفها ، ومن كون أصحابها جابـوا تلك المنـاطق التي كتبـوا عنهـا وارتـادوها ، وكان منهم شهود عيان على أحداثها ، أو وصفوها وصفاً جغرافياً واجتماعياً ، ومن ثم تصبح المعلومات الواردة بها على جانب كبير من الفائدة والأهمية ، ولكن بعد تحقيقها ونقدها .

وخلال الفترة المبكرة من تاريخ المنطقة ، وبالذات في عصر الوجود البرتغالي في الخليج يمكن الاستفادة ببعض كتابات الرحالة المسلمين المشهورين ، الذين عاصروا فجـر التـاريخ الحديث بعد قدوم البرتغاليين ، وعلى رأس هؤلاء تأتي كتابات البحار العربي الشهير «شهاب الدين أحمد بن ماجد» الذي يضم كتابه «ثـلاثـةأزهار في معرفة البحار»(٣٦) معلومات عن نشاط البرتغاليين في المحيط الهندي ، والأحوال السائدة في البحرين وعمان وهرمز وغيرها ، وقد التقى بفاسكو دي جامـا أثنـاء رحـلاته الاستكشافية ، وأفاد البرتغاليون من مؤلفاته وخبراته الملاحية في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي عندما قدموا إلى المنطقة .

أمـا بالنسبـة للرحـالـة الأوربيين فقـد جاء أول ذكـر لقطر في كتاب الرحالة الـبرتغالي «بيردو تيكسيرا» وعنوانه "The Travels of Perdo Texeira" الذي ترجمه للإنجليزية وليام سنكلير ونشره عام ١٩٠٢ ، وكـانت هذه الرحلات قد تمت خلال الفـترة ١٥٦٨ - ١٦٠٥ التي جاب خلالهـا الخليج، وقدم وصفاً ممتازاً لسواحل قطـر وموانيها ونعتها ببلاد صيد اللؤلؤ ، وكان يعتبرها في ذلك الوقت من موانيء الجزيرة العربية(٣٧) .

وهنـاك أيضـاً رحلة ويليام جيفـورد بلجـريف Palgrave, W.G. التي تحمل عنوان : Narrative of a Year's Journy through Central and Eastern Arabia 1862-63 وقط طبعت هذه الرحلة في مجلدين نشرا بلندن عام ١٨٦٥ ثم أعيد طبعها سنة ١٩٦٩ . أما ذكر قطر فقد ورد في الفصل الرابع عشر بالتحديد ، بعد أن وصلها بلجريف عبر رحلته من وسط إلى شرق الجزيرة العربية ، وقد ذكر أنه أقام فترة في البدع ، ووصفها بأنها عاصمة متواضعة لامارة Province بسيطة ، كما أبدى ملاحظات حول القلاع التي أحاطت بالثغور ، وأفاد بأنها بنيت لحماية الثروة التي تجنى من صيد اللؤلؤ(٣٨) .

وثمة رحلة أخرى قام بها وسجلها «برترام توماس Thomas, B. والتي نشرت تحت عنوان : «رحلة على ظهر جمل عبر صحراء الربع الخالي A Camel Journey Across The Rub'al Khali وقد بدأ هذه الرحلة من صلالة في ظفار عام ١٩٣٠ وانتهى إلى الدوحة بقطر في فبراير ١٩٣١ ، وقدم وصفاً دقيقاً للكثبان الرملية وآبار المياه ، وجمع عينات من التكوينات الطبيعية سواء من الربع الخالي أو من قطر ، وقـد نشر تقرير رحلته في مجلة جغرافية نظراً لطبيعة المعالجة والتخصص وتعتبر معلومات هذه الرحلة مفيدة في دراسة البيئة القطرية(٣٩) .

وكذلك توجد الرحلات التي قام به «آلان فيليرز Alan Villiers ونشرها بعنوان «أبنـاء السنـدبـاد Sons of Sindbad وهي عن قصـة الملاحة العربية في المحيط

لهندي ، وقد قدم خلالها وصفاً تفصيلياً لتلك الرحلات على سفن عربية بين البصرة وزنجبار(٤٠) ، وجاء ذكر قطر فيها عند حديثه عن موانيء الخليج ، حيث وصفها بأنها محاطة بمياه مضطربة ، ووصف «الزبارة» بأنها مدينة مهجورة ، ومن الواضح أن وصفه هذا قد جاء بعد رؤية المدينة مدمرة عقب حرب الزبارة عام ١٩٣٧ .

ثالثاً : الدوريات :

الدوريات بمعناها العام تشمل كل ما يصدر بصفة دورية من صحف ومجلات وحوليات وملاحق موسوعات . . إلخ ، ومنها دوريات متخصصة في فرع من فروع المعرفة أو النشاط الإنساني ، مما يقدم متابعة لأحدث ما وصل إليه العلم في هذا الفرع أو ذاك ، ومنها كذلك الدوريات العامة من صحف ومجلات يومية وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية وفصلية ونحو ذلك ، مما لا غنى عنه للباحث المؤرخ ، خاصة إذا كانت هذه الدوريات تصدر خلال الفترة التي يعد فيها المؤرخ بحثه . وتكمن أهميتها في أنها تقدم متابعة يومية مباشرة للأحداث والوقائع ، سواء من خلال التغطية الاخبارية أو المتابعة التحليلية .

ومن المهم أن نشير إلى أن الذي نقصده بالدوريات في هذه الدراسة هو الصحف والمجلات غير المتخصصة علمياً ، فتلك تضم دراسات ومقالات علمية اعتدنا في التصنيف الببليوجرافي للأبحاث التاريخية أن نصنّفها في القسم الخاص بالدراسات والمؤلفات -وليس بالقسم الخاص بالدوريات- تحت أسماء كتابها ومؤلفيها .

وفيما يتعلق بالتاريخ القطري المعاصر فنلاحظ أن صلته بالدوريات حديثة عهد ، حيث تبدأ منذ ظهور أول صحيفة قطرية رسمية ، كانت تنشر القوانين والمراسيم الأميرية ، منذ الثاني من يناير عام ١٩٦١(٤١) ، ثم تلتها صحف ومجلات أخرى بعد ذلك ، وغني عن القول أن نشير إلى أن الجريدة الرسمية

للدولـة انما تمثل سجلاً توثيقياً هاماً للباحث ، وخاصة في الموضوعات المتعلقة بتـطور الادارة السياسية ، وخـطوات تحديث الـدولـة بأنـظمتهـا ومؤسسـاتهـا وتشريعاتها ونموها الاقتصادي ومن ثم لا غنى للباحث في تاريخ قطر المعاصر عن الاستفادة منها كمصدر هام .

وقد تلت الجريدة الرسمية «مجلة الدوحة» التي صدرت في نوفمبر ١٩٦٩ عن إدارة الاعلام القطرية -قبل أن تصبح وزارة-(٤٢) ، وهي مجلة غنية بمتابعاتها الثقافية والفكرية ، للمجتمع القطري على وجه الخصوص ، مما يتيح الفرصة للبـاحث في التـاريخ الاجتـماعي والثقـافي أن يفيد من مادتهـا ، عنـد معالجة موضوعات التغير والتحديث والتطور .

وفي فبراير عام ١٩٧٠ صدرت أول مجلة أهلية قطرية تحت إسم «العروبة» عن دار العروبة التي أصدرت أيضاً صحيفة «العرب» اليومية في مارس ١٩٧٢ . وفي يوليو عام ١٩٧٤ صدرت مجلة «العهد»(٤٢) وهي أسبوعية سياسية لتغذي المجتمـع بمتـابعـاتها وتحليلاتها للأحداث المحلية والعالمية ، وفي يناير ١٩٧٥ صدرت مجلة أخـرى أسبـوعية تحت إسم «الفجـر» عن مؤسسـة قطر الـوطنية للصحـافـة والطباعة(٤٤) . وفي ديسمبر ١٩٧٨ صدرت أول صحيفة قطرية ناطقة بالإنجليزية «الجلف تايمز» ، وبعدها بعدة أشهر صدرت صحيفة «الراية» في مايو ١٩٧٩ بدأت أسبوعية ثم أصبحت يومية بعد ذلك . كما أن هناك «مجلة الخليج الجديد» السياسية التي صدرت عن وزارة الاعلام في مارس ١٩٧٦ ثم توقفت في فبراير ١٩٨٣ ، بالإضافة إلى صحيفة الخليج اليوم التي صدرت في ديسمـبر ١٩٨٥ ثم توقفت في يوليو ١٩٨٧ ، لتصـدر تحت إسم «الشرق» في سبتمبر ١٩٨٧ .

وهناك مجلات متخصصة أو ذات طبيعة خاصة يستطيع الباحث في التاريخ القطري المعاصر أن يفيد منها في هذا المجال أو ذاك حسب طبيعة موضوعاتها

كمجلة «التربية» التي بدأت في الظهور عن وزارة التربية والتعليم منذ ديسمبر ١٩٧٠ ، وموضوعها واضح من عنوانها . وهناك مجلة «الجوهرة» النسائية والتي صدرت في يناير ١٩٧٧ لتكون مجالاً لموضوعات المرأة وميداناً لنشر أعمالها ونشاطاتها ، وهناك من المجلات الاقتصادية مثل «أسواق الخليج» (في يناير ١٩٨٠) ، و«ديارنا والعالم» (يناير ١٩٧٦) ، وهما تعنيان بشئون النفط والمال والاقتصاد . وهناك أيضاً مجلة «الأمة» الإسلامية الشهرية التي تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، وقد بدأ ظهورها في نوفمبر ١٩٨٠(٤٥) ثم توقفت في أغسطس ١٩٨٦ ، وهناك أيضاً مجلة «أخبار الأسبوع» التي صدرت في ابريل ١٩٨٦ .

هذه الصحف والمجلات وغيرها مما يصدر الآن في قطر ، سواء كانت أهلية أم حكومية ، تنطوي على مادة غنية للباحث في مختلف جوانب التاريخ القطري ، ولكونها حديثة النشأة فإنها -خاصة خلال الثمانينيات- ستشكل مصدراً هاماً لمن يتولى كتابة تاريخ هذه المرحلة -فيما بعد- من مراحل تطور المجتمع والسياسة في قطر .

ولا يستطيع الباحث أن يستغنى بما سبق عن الإفادة من الصحف والمجلات غير القطرية ، التي صدرت قبل ذلك أي قبل مولد الصحافة القطرية سواء في الصحافة العربية الأخرى أو العالمية ، خاصة في تناولها لأحداث قطر ومتابعاتها وتحليلاتها حسبما وقعت في حينها . وسيجد الباحث مادة علمية مفيدة مثلاً في «مجلة الرابطة العربية» التي كانت تصدر عن القاهرة ، وكذلك عن صحيفة «الأهرام» المصرية ، وفي أول مجلة خليجية صدرت عام ١٩٢٩ وهي «مجلة الكويت» ومجلة «المشرق» اللبنانية (١٩٠٢) ، وكذلك «المنار» المصرية ، و «لغة العرب» العراقية ، و«البيان» الكويتية و«العرب» السعودية و«التيمز» الإنجليزية و«اللوموند» الفرنسية ، وغيرها من الصحف والمجلات العالمية ، خاصة في السنوات التي حفلت بأحداث قطر وتحولاتها التاريخية الكبيرة .

وخير مثال على أهمية الصحافة القطرية وغناها كمصدر من مصادر التاريخ المعاصر ، سواء من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أو فيما يتصل بالاستراتيجية أو المسائل القومية ، تلك الدراسة التي صدرت عن مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ، بعنوان «الصحافة القطرية والقضايا العربية» التي نشرت عام ١٩٨٤(٤٦) وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بموقف الصحافة القطرية من القضايا العربية ، فما بالنا إذا كان البحث يتعلق بتطور قطر في كافة شئونها الداخلية والخارجية ؟

رابعاً : التراث الشعبي :

يشكل التراث الشعبي مصدراً هاماً من مصادر التاريخ الاجتماعي ، بما يضمه من أغان وقصص وأشعار وحكم وأمثال ، سواء كانت بحرية أو صحراوية ، وكلها تعكس جوانب اجتماعية مختلفة من حياة القطريين ، كما تعبر عن ملامح وقسمات الشخصية القطرية وتعكس تطورها . وبطبيعة الحال ليست مهمة المؤرخ البحث عن هذا التراث وتحقيقه ونشره(٤٧) ، وإنما عليه أن يستفيد من الجهود المبذولة من جانب المتخصصين في هذه المجالات ، وخاصة ممن جمعوا ونسبوا وحققوا ونشروا في هذا الصدد .

وتشكل حياة البحر وأغاني الغوص ملاحم حافلة في زمن صعب ، كما تمثل أغاني الميلاد والختان والزواج ، وأغاني العمل والرعي ، تعبيراً صادقاً عن أفراح الناس وأحزانهم ، سواء كانت باللغة العربية الفصحى ، أو باللغة الشعرية المحلية (النبطية) ولسنا بحاجة لكي نوضح ارتباط الأغنية الشعبية بالمناسبات العامة للمجتمع ، ومسايرتها لتطور حياة الفرد ، لتؤدي بذلك وظيفة اجتماعية سواء بوجهها الترفيهي أو التشجيعي . فتمثل أغاني البحر والسمر البحري -على سبيل المثال- كالصوت واللعبونيات والمواويل الزهيرية وغيرها ، جزءاً أساسياً من عملية الغوص ، مثلما كان «النِّهام» أو مغني السفينية أحد رجالها المعدودين .

ويمكن الاستفادة في هذا المجال بكتاب «الأغنية الشعبية في قطر» وفيه جهد محمود في جمع جزء من هذا التراث وما أحاط به من زاويته الفولكلورية أو الأدبية ، مما يحتاج من الباحث في التاريخ الاجتماعي أن يحلل وأن يضع ذلك في نسيج التطور الاجتماعي ، ليستخرج منه روح التطور وملامحه ، كما يستفيد المؤرخ الاقتصادي عند دراسته لاقتصاد الغوص واللؤلؤ ، حيث تبث أغاني البحر أدوات الإنتاج وعلاقاته على ألسنة المرددين ، إلى جانب إيحائها بالقيم والأدوار الاجتماعية(٤٨) .

وكذلك شأن الحكايات والقصص التي تصور بعض ألوان النشاط الإنساني وتحدد مستواه الحضاري ، كما تؤدي هي الأخرى وظيفة اجتماعية ، والباحث في وظيفة الحكاية الشعبية يستطيع من خلال النصوص أن يتبين بعض صور الحياة وأنماطها ، حتى ولو كان للتسلية والترويح ، كما أنها تعبر عن القيم الثقافية والأخلاقية . ومن خلالها يستطيع المؤرخ التعرف على تقاليد الزواج في المدن والبادية ، ومكانة المرأة ، وعلاقة الآباء بالأبناء ، ونمط الحياة ، إلى كونها توضح الكثير عن الحرف البسيطة التي يحترفها الناس(٤٩) .

أما الأمثال الشعبية فهي تعبر عن حكمة الشعب وقيمه ، سواء ما كان منها إيجابياً أو سلبياً ، ويمكن للباحث الاستفادة من كتاب نشر بعنوان : «التحفة البهية في الآداب والعادات القطرية» حيث يقدم مؤلفه بعضاً من العادات والتقاليد القطرية المتعلقة بالزواج والأفراح والأعياد وتدارس القرآن ، والألعاب المتداولة والعملات والمقاييس والمكاييل والموازين . . إلخ ، كما يجمع لنا جزءاً من الأمثال المتداولة في قطر(٥٠) .

وفي نفس المجال يمكن الاستفادة من القاموس الذي وضعه أحد المهتمين ، بعنوان «الأمثال الشعبية في البيئة القطرية»(٥١) ، الذي قدم فيه تصنيفاً

أبجدياً ، قائماً على الانتقاء ، في أول قاموس من نوعه من قطر ، كما قدم فيه شروحاً للمفردات والمعاني ، بعد أن جمع مادته من المؤلفات والروايات الشفوية لكبار السن ، وربما لو جاء التصنيف على أساس الموضوعات ومسبوقاً بدراسة تحليلية نقدية للأمثال من خلال البيئة والمجتمع ، لاكتملت فائدة القاموس ، وإن كان ذلك لا يؤثر على أهميته وقيمته للباحث في التاريخ الاجتماعي .

خامساً : الكتب المعاصرة :

ونعني بكلمة المعاصرة هنا التي كتبها «معاصرون» للأحداث ، بهدف التأريخ أو التمجيد لأحداث أو عهود عاشوها ، وقد تكتسب هذه الكتابات أحياناً قيمة المصدر التاريخي أو تقترب منه ، لكونها ليست دراسة تاريخية علمية ، وفي الغالب تنفد طبعاتها ولا يعاد نشرها نظراً لتغير ظروف المسرح السياسي . وتكتسب هذه المؤلفات أهميتها لدى الباحث المعاصر في التاريخ القطري ، بعد إخضاع مادتها للمقارنة والتدقيق والنقد . وسوف نختار من هذه المؤلفات ثلاثة باللغة العربية ومثلها بالإنجليزية .

فهذا كتاب مصطفى مراد الدباغ «قطر ، ماضيها وحاضرها» الذي صدر عام ١٩٦١(٥٢) ، ويكتسب هذا الكتاب أهميته من كون مؤلفه كان مديراً للمعارف في قطر ١٩٥٩ - ١٩٦١ ، وفي اعتماده على أحاديث المعمرين والنسّابين القطريين ، والكتاب يضم قسمين أحدهما جغرافي والآخر تاريخي ، ويتناول في هذا القسم الأخير تاريخ قطر منذ فجر التاريخ حتى ظهور الدولة العثمانية ، وقيام الدولة السعودية الأولى ، لينتقل بعد ذلك إلى فترة حكم بني خالد وآل خليفة ، ثم يؤرخ لحكم آل ثاني لقطر ، من خلال أسلوب التراجم وسير الأمراء في تعاقبهم على الحكم ، جرياً على سنة المؤرخين القدماء ، ليصل إلى بداية عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني (١٩٦٠) . وقد سجل المؤلف أحداث الفترة الأخيرة التي عاصرها وشهدها بنفسه في قطر ، وسجل مصادره عنها في

بعض هوامشـه ، وان خلت معلومـاته من حقائق جديدة على المؤرخين بنسبة كبيرة ، إلى جانب أسلوب التمجيد والدعاية الذي يبدو بشكل واضح ليغلب على طابع الكتاب مما يقلل من قيمته كمصدر تاريخي .

وعلى نفس المستوى من الكتابات يأتي كتاب محمد شريف الشيباني «امارة قطر العربية بين الماضي والحاضر» الذي صدر عام ١٩٦٢ ، وهو في مجمله جهد تجميعي للمعلومات يفتقر إلى التحقيق والضبط والتوثيق . والكتاب يؤرخ لقطر منـذ فجر الإمارة حتى نهاية عهد الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني ، وتولية ابنه الشيخ أحمـد أميراً لقطر ، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولياً للعهد في أكتوبر ١٩٦٠ . وعموماً ينصب اهتمام المؤلف على فترة التاريخ الحديث ، ويركز بشكل خاص على المعارك التي خاضتها القبائل القطرية بزعامة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني مع الحامية العثمانية (حتى معركة الوجبة ١٨٩٣) . كما يتضمن الكتاب جزءاً من مذكرات سياسية وتاريخية كتبها الشيخ محمد بن أحمد آل ثاني ، أملاها على الشيباني(٥٣) بالإضافة إلى رصد المؤلف لكثير من أوجه النهضة الحديثة في قطر في نواحي التعليم والتقنـين ونـظم الحكم . . إلخ ممايعتبر على جانب من الأهمية بحكم معاصرة الكاتب لذلك وتسجيله في حينه .

وثالث هذه المؤلفات كتاب محمود بهجت سنان «تاريخ قطر العام» الذي صدر عام ١٩٦٦ في بغداد ، وقد استن فيه المؤلف سنة المؤرخين القدماء أيضاً ، حيث بدأ يسجل التاريخ القطري منذ بدايته ، مستفيداً من مكتشفات البعثة الدنمركية للآثار في قطر عام ١٩٥٦ . ويعبر سنان التاريخ القديم ثم الفتح الإسلامي ، ليصل إلى الغزو البرتغالي فالإنجليزي للخليج بشكل عام ، حتى يصل إلى مرحلة حكم آل ثاني في أواسط القرن التاسع عشر(٥٤) . ونلاحظ أن عرضه التاريخي الذي جاء بالباب الأول مختصر بشكل كبير وغير موثق . غير أن المؤلف خلال البابين الثاني والثالث قد تعرض للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقطر منذ عصر ما قبل النفط ، فتناول الاقتصاد ومؤسساته حتى أوائل الستينيات

اعتماداً على ما رآه بنفسه أو على ما نقله من الجريدة الرسمية ، وبعض الكتب الرسمية كذلك . كما تعرض للنهضة التعليمية بمؤسساتها منذ بداياتها حتى عام ١٩٦٥ وكذا تناول الأنشطة الفكرية والاجتماعية والنهضة الصحية . . إلخ وأخيراً أفرد الباب الرابع لسرد زمني تقليدي لوقائع قطر الحربية من القرن التاسع عشر ، حتى وصل إلى القوات المسلحة القطرية وتنظيماتها بالإضافة إلى جهاز الشرطة والحرس الأميري .

أما المؤلفات الأوربية التي تدخل ضمن هذه الفئة فمنها كتاب تشارلز بلجريف Belgrave, Charles وعنوانه «ساحل القرصنة» The Pirate Coast الذي نشر بالإنجليزية في بيروت عام ١٩٦٠(٥٥) وتحدث فيه مؤلفه عن الخليج واماراته اعتماداً على يوميات كتبها أمير البحر البريطاني فرانسيس لوخ F. Loch في الفترة ١٨١٨ - ١٨٢٠ ، عندما كان قائداً للبحرية البريطانية في الخليج ، وان كان لم يتحدث عن سواحل قطر بشكل واضح إلا من خلال دراسته التمهيدية منذ أواخر القرن الثامن عشر عندما تحدث عن آل خليفة في الزبارة وان افتقرت كتابته إلى التوثيق خلال تلك الفترة .

وهناك أيضاً كتاب جورج كيرزن Curzon, G. «فارس والمسألة الفارسية» المطبوع في لندن عام ١٨٩٢(٥٦) في مجلدين ، ويضم عرضاً تحليلياً موثقاً لموقف بريطانيا من المسألة الفارسية في نهاية القرن التاسع عشر ، وجاء ذكر قطر ومشكلاتها عندما تحدث عن التنافس البريطاني - العثماني في الخليج خلال فترة حكم الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي وصفه كيرزن بأنه متمرد وغير مطيع وأنه على استعداد للتعاون مع أية قوة تساعده على تحقيق طموحه بالنسبة لبلاده ، ومن الواضح أن كيرزن يمثل وجهة النظر البريطانية ويكشف الكثير عن مواقف بلاده تجاه قطر وحاكمها .

وأخيراً هناك كتاب جون مارلو Marlowe, J. «الخليج الفارسي في القرن العشرين» The P-ersian Gulf in the Twentieth Century الذي نشر في لندن عام

١٩٦٢(٥٧) ، وفيه يركز المؤلف على معاهدة عام ١٩١٦ البريطانية - القطرية من حيث أهدافها والظروف التي أدت إليها ، والنتائج التي ترتبت عليها ، كما عالج موضوع امتيازات النفط الأولى التي منحت للشركة الإنجليزية - الفارسية عام ١٩٣٥ ، ثم قدم دراسات عن الصناعات النفطية خلال الخمسينيات وبداية الستينيات ، كما تناول موضوع تنازل الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني عن الحكم عام ١٩٥٩ وموقف المعتمد البريطاني من ذلك . وتكمن أهمية الكتاب في استفادته على نطاق واسع من المصادر البريطانية غير المتاحة للباحث العربي خلال تلك الفترة .

سادساً : المقابلات الشخصية وشهادات المعاصرين :

ويقصد بها جمع مادة علمية من الشخصيات العامة التي لعبت دوراً في أحداث البلاد أو شهدتها عن قرب بوعي معين ، سواء ممن تولوا المناصب خلال فترات التحول والأزمات ، أو من هؤلاء المعمرين الواعين بها من الشخصيات القطرية ، فيستطيع الباحث بجهده الشخصي أن يحصل على مادة علمية ، تساعده على فهم التطورات قريبة العهد نسبياً ، خاصة وأن الكثير من هذه الشخصيات ما يزال على قيد الحياة ، ومنهم شهود عيان أو صناع لحركة التغير والتطور ، منذ بداية الحقبة النفطية في تاريخ قطر .

ومن الضروري أن يكون المؤرخ موضع ثقة لمن يلتقي بهم وأن يحدد سلفاً من خلال أسئلته المعدة ، أهمية هذه الشخصية وما الذي سوف يستفيده من اللقاء بها والاستماع إليها وأن يكون قادراً على تقدير مدى أهمية المادة التي يجمعها ، فيوثق هذا النوع من المصادر ، وأن يكون أميناً في النقل ، ثم يقارن المادة التي جمعها ، ويخضعها لعمليات النقد المنهجي للمصادر ليدعمها ويعتمدها ، أو لينفيها .

وبعـد . . فهـذه رحلة مع مصـادر التـاريخ القطري الحديث والمعاصر ، بوثـائقـه ، العـربية والأروبية ، المنشور منها وغير المنشور ، وبكتابات الرحالة والمستكشفين والمغامرين ، وبتراث الشعب ، قصصه وشعره وأمثاله ، وبصحفه ومجلاته ، وبأهم المؤلفات المعاصرة للأحداث . . وهذا الكم الهائل من مصادر المعلومات التاريخية ، التي حاولنا إيضاح أهميتها ، والتي لا يحيطها الحصر ، في هذا الفرع أو ذاك ، لا يعفي المؤرخ من البحث الدائب والتقصي الدائم لارتياد مظان جديدة لمصـادر بحثه ، كما يفرض عليه ألا يجمع مادته من مصدر دون آخر ، وإنما منها جميعاً ، فكلها تمثل وحدة واحدة لا غناء بأحدها عن الآخر ، كما أن الاجتهاد في البحث عن مصادر أخرى جديدة هو مسئولية علمية وأخلاقية ، تحددهـا وتفـرضهـا طبيعـة البحث العلمي ومناهجه ، وإذا كانت مهمة كتابة التـاريخ الـوطني لقطر لازالت في مرحلتها التمهيدية ، وهي مرحلة جمع المادة العلمية فإن هذه الخطوة الأولى للبحث التاريخي ولتدوين التاريخ القومي تقتضي أولاً وقبل كل شيء جمع مصادر هذا التاريخ ، حيثما وجدت ، وبكل اتجاهاتها واختلافاتها وتوجهاتها وبجميع مراتبها ، ثم تصنيفها ونشرها بواسطة المتخصصين خدمة للبحث العلمي ، وللتاريخ الوطني لقطر على حد سواء .

الهوامش

(١) جفري باركلو (محرراً) : الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية ، ص٩-١٠ .

(٢) حسن عثمان : منهج البحث التاريخي ، ص٦٧-٧٢ .

(٣) جفري باركلو : المرجع السابق ، ص٢٠-٢١ .

(٤) ذكرت الإشارة عن هذه المذكرات ونصها في محمد شريف الشيباني : إمارة قطر العربية ، ص٣١-١٦٨ ، كما أفاد منها يوسف عبيدان في كتابه : المؤسسات السياسية في دولة قطر ، هوامش ص٣٠ ، ص٤٦ ، وقائمة مصادره ص٤٢٢ حيث ذكر أنه مخطوط غير منشور لدى لجنة تاريخ قطر .

(٥) راجع مجموعة قوانين قطر ، المجلد الثاني ، ص٨٣٤ وما بعدها ، وانظر قائمة مصادر ومراجع بحثي محمود الصراف وموزة سلطان الجابر المشار إليهما في قائمة المصادر والمراجع .

(٦) El-Mallakh, R., Qatar: Development of an Oil Economy New York, 1979, and Qatar: Energy and Development, London, 1985.

(٧) عبدالأمير محمد ومصطفى النجار : دور السجلات الهندية ومحفوظاتها ، ص٣٩-٤٢ .

(٨) أفاد بهذا الأستاذ أحمد العناني في محاضرة له بعنوان مصادر تاريخ الخليج ، ألقيت بالموسم الثقافي العاشر بجامعة قطر ونشرت بكتابها الدوري «ثمار الفكر» ، الموسم العاشر ، ص١١٧ ، والعناني ظل مشرفاً عدة أعوام على قسم الوثائق .

(٩) Thomas, R. H., The Persian Gulf, Bombay, 1952.

(١٠) هذه السجلات لها فهارس مطبوعة ومفهرسة ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر ، وتحمل ترتيباً أبجدياً لأسماء المدن الخليجية يسهل على الباحثين الاستفادة من وثائقها .

(١١) أشـار العنـاني في محاضرتـه المشار إليها (هامش ٩) بأنه يوجد من هذه المجمـوعـة نحو مائتي فيلم مصور مودعة لدى قسم الوثائق والأبحاث بالديوان الأميري .

(١٢) Al-Abdulla, Y,I., A study of Qatarj–British Relations 1914 – 1945, Pp. 111–112.

(١٣) Tuson, Penelope, The Records of bhe British Residency and Agencies in the Persian Gulf.

(١٤) I.O.R, R/13/79 عن كتاب Tuson, P. المصدر السابق ، ص٤٦-٤٧ .

(١٥) راجع عبدالعزيز عبدالغني : سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٢٧٥-١٣٣٣هـ / ١٨٥٨-١٩١٤م ، ص٢٣٥ نقلاً عن :

I.O. L/P. and S/18/B. 19, Turkish Jurisdiction Part I I I

(١٦) فتـوح الخـترش وعبـدالعـزيز المنصـور : مصـادر تاريخ قطر ، راجـع التقديم ، ص٧-١٠ .

(١٧) عبدالعزيز المنصور : التطور السياسي لقطر ١٨٦٨ - ١٩١٩ ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٧٥ .

- وكـذلـك كتـابه ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦-١٩٤٩ ، الطبعة الأولى ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٩ .

(١٨) حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي ، دراسة وثائقية ص٣١٦ .

(١٩) أنظر هذه التطورات في كتاب عبدالعزيز المنصور : التطور السياسي لقطر ١٨٦٨-١٩١٦ ، ص١٣٣-١٤٠ .

(٢٠) راجـع أحمـد العناني في مقدمته لكتاب وثائق التاريخ القطري ، الجزء الثاني ، ص٤ .

(٢١) عبدالعزيز المنصور : مصادر تاريخ قطر ١٨٦٨ - ١٩١٦ ، ص١٣٩ - ١٦١ .

(٢٢) أحمد العناني : المصدر السابق ، ص٨٥ .

(٢٣) أحمد العناني : مصادر تاريخ الخليج ، محاضرة بكتاب ثمار الفكر ، الموسم الثقافي العاشر ، ص١١١-١١٢ .

(٢٤) مصطفى عقيل الخطيب : التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ - ١٧٦٣ ، ص٩-١٠ .

(٢٥) مجموعة قوانين قطر في طبعتها الأولى الصادرة عن إدارة الشئون القانونية بوزارة العدل ، وتضم القوانين التي صدرت حتى عام ١٩٦٦ ، وهي النسخة التي استعنا بها ، وهناك طبعة جديدة مجلدة ومصنفة في ستة مجلدات تمتد إلى عام ١٩٧٥ ، صدرت أيضاً عن الإدارة القانونية .

(٢٦) قانون الجنسية ، ص٢٢٩ ، السياسية المالية ص٢٥٩ ، الجريدة الرسمية ص٢١٥ ، تنظيم البلدية ص١٠٢ ، إنشاء مجلس الشورى ص٥٦١ ، قانون تنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية ص٣٦ وما بعدها نصوص القوانين والمراسيم المكملة لها حتى ص٤٨ ، وقانون العمل ص٤٠٧ ، قانون تأسيس بنك قطر الوطني ص١٢٥ . . إلخ .

(٢٧) استفاد الدكتور يوسف عبيدان من هذه المضابط كثيراً في دراستيه المنشورتين بعنوان : المؤسسات السياسية في دولة قطر (بيروت ١٩٧٩) معالم التنظيم السياسي المعاصر في قطر (بيروت ١٩٨٤).

(٢٨) رياض نجيب الريس : وثائق الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١ ، طموحات الوحدة وهموم الاستقلال ، دار رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ١٩٨٧ وهو ملف توثيقي يقع في ٧١٢ صفحة .

(٢٩) وقد استفاد من هذه الكتب الرسمية الدورية . محمد علي الكبيسي في دراسته عن «التنمية الصناعية في دولة قطر ١٩٥٠ - ١٩٨٠» والمنشورة بالدوحة ١٩٨٦ ، وكذلك محمد أحمد عبدالرازق غنيم في كتابه «التحضر في المجتمع القطري ، دراسة أنثروبولوجية لمدينة الدوحة» الصادر بالاسكندرية ١٩٨٣ .

وأيضاً جهينة سلطان العيسى في كتابها ، التحديث في المجتمع القطري ، الكويت ، ١٩٧٩ .

(٣٠) صدرت ترجمة كتاب سالدانا في الدوحة عام ١٩٧٦ قام بها أحمد العناني ، أما طبعته الإنجليزية الأولى فقد صدرت في كلكتا بين عامي ١٩٠٣ ، ١٩٠٨ في ١٨ مجلداً ، ثم أعيد طبعه في ٨ مجلدات بلندن عام ١٩٨٦ .

(٣١) اختار هذه المجموعة من الوثائق وقدم لها أحمد العناني أيضاً وصدرت عن قسم الوثائق والأبحاث بالديوان الأميري عام ١٩٧٩ .

(٣٢) Lorimer, J. G., Gazeteer of the Persian Gulf Oman and Centeral Arabia, 2 vols. Calcuctta, 1908–15.

(٣٣) أنظر عرضاً وتقييماً لهذا الكتاب بقلم محمد جابر الأنصاري : تراث قطر وثقافتها المعاصر ، ص٢٨-٣٤ .

-والطبعة التي تحت أيدينا هي التي تضم في جزئها الثالث تاريخ قطر ص١١٩٥ - ١٢٦٦ ، وهي طبعة معدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بالديوان الأميري بقطر عام ١٩٧٥ ، وتقع الطبعة كلها في ١٤ مجلد ، ٧ للقسم التاريخ ومثلها للجغرافي .

(٣٤) The Persian Gulf, Administration Reports, Vol. I I I, Pp, 9–10

(٣٥) Aitchison, C.U., A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, Vol. XI, P. 260.

وتحتوي طبعة دلهي هذه عام ١٩٣٣ (في المجلدين العاشر والحادي عشر بالذات على معاهدات واتفاقيات بريطانيا مع الخليج والجزيرة العربية ومسقط وعدن والساحل المهادن وزنزبار) .

- ويمكن كذلك مراجعة كتاب هيرويتز «الدبلوماسية في الشرقين الأدنى والأوسط ، سجل توثيقي» .

Heurwitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record, 2 Vols. Princeton 1956.

(٣٦) أحمد بن ماجد : ثلاث أزهار في معرفة البحار ، تحقيق : د.و.ر. شوموفسكي ، ترجمة محمد منير مرسي ، عالم النشر ، طبعة لننجراد عام ١٩٦١ .

(٣٧) Unwin, T., Qatar, World Bibliographical Series Vol. 36. P. 27.

وعنوان الكتاب الأصلي المشار إليه بالمادة (١١٦) :

"The Travels of Perdo Teixeira with his, 'King of Harmuz', and Extracts from his, 'Kings of Persia' London 1902"

(٣٨) Ibid., P. 24.

(٣٩) Ibid., P. 25.

(٤٠) Villiers, Alan, Sons of Sindbad, London 1940.

وقد ترجم نايف خرما هذا الكتاب إلى اللغة العربية وصدر بالكويت عام ١٩٨٢ ، وإن لم ترد في الترجمة العربية معلومات عن قطر ، وربما لأن المؤلف قد تحدث عنها باختصار .

(٤١) هناك مجلة إسمها «المشعل» صدرت عام ١٩٦١ عن دائرة العلاقات العامة بشركة نفط قطر ، احتوت على أخبار الشركة ونشاطاتها ، وقد بدأت كنشرة داخلية ثم تطورت بعد ذلك عندما تولت الدولة مسئولية إنشاء الهيئة القطرية العامة للبترول ، فخرجت المجلة في إصدار جديد منذ ١٩٧٧ لتصبح شهرية . أنظر كتاب : الصحافة القطرية ، نشأتها وتطورها ، لحسين أحمد محمد وأسامة سيف الدين ، ص١٤٩-١٥٠ .

(٤٢) توقف إصدار المجلة في أغسطس ١٩٨٦ .

(٤٣) ومؤسس دار العروبة وصاحبها عبدالله حسين نعمة ، أما مؤسسة العهد فصاحبها عبدالله الحسيني .

(٤٤) صدرت مجلة الفجر في ٢٥ يناير ١٩٧٥ وكان رئيس تحريرها هو صاحب مؤسسة قطر الوطنية للطباعة والنشر التي أصدرتها وهو سلطان خالد السويدي ومدير تحريرها حلمي سلام وتوقفت في ٦ ديسمبر ١٩٧٦ (٩٧ عدداً) .

(٤٥) عن هذه المجلات راجع : حسين أحمد محمد وأسامة سيف الدين : الصحافة القطرية ، نشأتها وتطورها ص١٣٦-١٧٣ . ويشير المؤلفان إلى أن مجلة «الخليج الجديد» السياسية الجامعة توقفت في فبراير ١٩٨٣ وكانت تجربة فريدة من نوعها ولكنها استطاعت أن تحقق لنفسها مستوى وتقدماً ، وقد ترأس تحريرها «محمد الكعبي» ، أنظر ص١٦٣ .

(٤٦) عاصم الدسوقي وآخرون : الصحافة القطرية والقضايا العربية ، صدر عن وحدة بحوث التاريخ والوثائق بمركز الوثائق والدراسات الإنسانية جامعة قطر ، الدوحة ١٩٨٤ .

(٤٧) راجع ، مصطفى مبارك : دليل الباحث القطري لجمع الفولكلور ، حيث يتحدث عن منهج المتخصصين في جمع الفولكلور وتصنيفه ودراسته مما يتطلب مدخلاً تراعى فيه خصائص البلاد الثقافية والاجتماعية والتاريخية ص١٣ ويذكر أن ألوان التعبير الفولكلوري تشمل الحكايات والقصص الخرافية وروايات الخوارق والأساطير ، والمعتقدات المتعلقة بفترات وأماكن معينة ، والخرافات والرموز ، والموسيقى الآلية والصوتية والأغاني المرتبطة بفترات من الحياة اليومية لجماعة معينة ، سواء كانت دنيوية أو دينية ، ص٤٤ .

(٤٨) محمد طالب الدويك : الأغنية الشعبية في قطر ، ص٧ ، ص١٤-١٥ من الجزء الأول .

(٤٩) محمد طالب الدويك : القصص الشعبي في قطر ، الجزء الأول ص٨٣-٨٤ ، ص١٨٩-٢٠٢ .

(٥٠) يوسف عبدالرحمن الخليفي : التحفة البهية في الآداب والعادات القطرية ، ص٨٥-٩١ ، والأمثال ص١٢٥-١٤٥ .

(٥١) محمد عبدالله المري : الأمثال الشعبية في البيئةالقطرية ، أنظر ص٩ من المقدمة حول منهجه في جمع هذه الأمثال .

(٥٢) مصطفى مراد الدباغ : قطر ، ماضيها وحاضرها ، والقسم الجغرافي بين صفحتي ٩-١٢٠ ، ثم تراجم حكام آل ثاني من ص١٧٥ وما بعدها . والكتاب به ملحق هام يتضمن نص تقرير وفد معارف قطر إلى اللجنة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية ، المنعقدة في القاهرة في ٢١ يناير ١٩٦١ .

(٥٣) محمد شريف الشيباني : إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر ، أما مذكرات الشيخ محمد بن أحمد آل ثاني فقد أوردها المؤلف بنصها بين صفحتي ٣١-١٦٨ ، ثم تراجم جكام آل ثاني ٢٩٥-٤٠٠ ، وأوجه النهضة الحديثة ص٤٠٠-٥٤٨ .

(٥٤) محمود بهجت سنان : تاريخ قطر العام ، والكتاب به ملحق بأهم القوانين التي استطاع المؤلف جمعها من الجريدة الرسمية ، بالإضافة إلى نصوص امتيازات النفط في قطر ص٢٤٢ - ٢٩٦ .

(٥٥) Unwin, T., Qatar, World Bibliographical Series, P. 36.

(٥٦) Ibid., P. 38.

(٥٧) Marlowe, J., The Persian Gulf in the Twentieth Century, London 1962.

المصادر والمراجع

* الأرشيفات التي تتضمن وثائق غير منشورة :

- Bombay Government Records.
- National Archive of India (The Imperial Record Dept.)
- India Office Liberary and Records (R/15, Persian Gulf.)
. (L./P. and S)
- Public Record Office (PRO): Foregin Office Correspondence.
. : F.O. 371, Eastern Affairs.
. : C.A.B. Cabinet Conclusions.
- دار الـوثائق برئاسة الوزارة التركية (الباشبكنلك) ، أرشيف وزارة الخارجية التركية وأرشيف قصر طوب قابو ومحفوظات ديوان همايون مهمة دفتري .
- مركز الوثائق البرتغالية في توري دي تومبو ، في لشبونة ، بالبرتغال .
- قسم الوثائق والأبحاث بالديون الأميري . بدولة قطر .

* الوثائق المنشورة :

- The Persian Gulf, Administration Reports 1873–1947. Vol. I I I.
- Aitchison, C.U., A. Collection of Treaties, Engagements Sanads, vols, X–XI. Delhi, 1933.
- Heurwitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record. 2 vols. Princeton 1956.
- Thomas, R.H., The persian Gulf. Bombay 1858.

(*) تضم هذه القائمة المصادر والمراجع التي استفاد منها الكاتب مضيفاً إليها ما يفيد الباحث في التاريخ القطري .

- لجنة كتابة تاريخ قطر : وثائق التاريخ القطري ، الجزء الأول ، تأليف ج . أ . سالدانا «الشئون القطرية ١٨٧٣ - ١٩٠٤» تعريب أحمد العناني ، الدوحة ١٩٧٦ .
- قسم الوثائق بمكتب الأمير ، الدوحة : وثائق التاريخ القطري ، الجزء الثاني ، من الوثائق البريطانية والعثمانية ، تقديم أحمد العناني ، الدوحة ١٩٧٩ .
- ج . ج . لوريمر : دليل الخليج ، القسم التاريخي ، المجلد الثالث ، الدوحة ١٩٧٥ .
- فتوح الخترش وعبدالعزيز المنصور : مصادر تاريخ قطر ١٨٦٨ - ١٩١٦ ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٩٧٩ .
- وزارة العدل ، إدارة الشئون القانونية : مجموعة قوانين قطر ١٩٦١ - ١٩٨٥ ٦ مجلدات + فهرس ، الدوحة ١٩٨٦ .
- مضابط جلسات مجلس الشورى بدولة قطر .
- وزارة الاعلام القطرية : الأحاديث الصحفية لأمير دولة قطر ، الدوحة ١٩٧٦ .
- وزارة الاعلام القطرية : مجموعة خطب وبيانات أمير دولة قطر ١٩٧١ - ١٩٨١ الدوحة ١٩٨٢ .
- رياض نجيب الريس : وثائق الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١ ، طموحات الوحدة وهموم الاستقلال ، لندن ١٩٨٧ .
- مجموعة الوثائق البرتغالية المنشورة بمجلة بر رسيهاي تاريخي الإيرانية عام ١٩٧٧ ، التي أشرف على نشرها جهانكير قائم مقامي .

*** الدوريات القطرية :**

- الجريدة الرسمية (بدأت في ٢ يناير ١٩٦١ -)
- مجلة المشعل (بدأت في ٢ يناير ١٩٦١ -)

- مجلة الدوحة (بدأت في أول نوفمبر ١٩٦٩ - توقفت في أغسطس ١٩٨٦)
- مجلة التربية (بدأت في ديسمبر ١٩٧٠ -)
- مجلة العروبة (بدأت في ٥ فبراير ١٩٧٠ -)
- صحيفة العرب (بدأت في ٥ مارس ١٩٧٢ -)
- مجلة العهد (بدأت في ٩ يوليو ١٩٧٤ -)
- مجلة الفجر (بدأت في ٢٥ يناير ١٩٧٥ - توقفت في ٦ ديسمبر ١٩٧٦)
- مجلة ديارنا والعالم (بدأت في أول يناير ١٩٧٦ -)
- مجلة الجوهرة (بدأت في أول يناير ١٩٧٧ -)
- مجلة الخليج الجديد (بدأت في مارس ١٩٧٦ - توقفت في فبراير ١٩٨٣)
- صحيفة الراية (بدأت في ١٠ مايو ١٩٧٩ -)
- مجلة أسواق الخليج (بدأت في أول يناير ١٩٨٠ -)
- مجلة الأمة (بدأت في نيابر ١٩٨٠ - توقفت في أغسطس ١٩٨٦)
- صحيفة الخليج اليوم (بدأت في أول ديسمبر ١٩٨٥ وتوقفت في ١٥ يوليو ١٩٨٧) .
- صحيفة الشرق (حلت محل الخليج اليوم وبدأت في أول سبتمبر ١٩٨٧ -)
- مجلة الصقر - مجلة قطر الطبية - جريدة صوت الجامعة - مجلة الجامعية - مجلة الشئون البلدية - جريدة الدوري - مجلة تجارة قطر (١٩٦٤ - ١٩٧١) .
- مجلة الريان - مجلة أخبار الأسبوع (بدأت في ٢٦ ابريل ١٩٨٦ -)

*** المؤلفات وكتب الرحالة والببليوجرافيات :**

- ابن ماجد (أحمد) : ثلاث أزهار في معرفة البحار ، تحقيق د.و.ر. شوموفسكي ترجمة محمد منير مرسي طبعة لننجراد سنة ١٩٦١ .
- أحمد العناني : مصادر تاريخ الخليج ، محاضرة بالموسم الثقافي العاشر بجامعة قطر ، ثمار الفكر ، العدد العاشر ١٩٨٥ .

- جفري باركلو (محرراً) : الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية ، ترجمة صالح أحمد العلي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٤ .
- جهينة سلطان العيسى : التحديث في المجتمع القطري ، الكويت ١٩٧٩ .
- حسن عثمان : منهج البحث التاريخي ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٨٤ .
- حسين أحمد محمود وأسامة سيف الدين : الصحافة القطرية ، نشأتها وتطورها ، الدوحة ١٩٨٤ .
- عاصم الدسوقي وآخرون : الصحافة القطرية والقضايا العربية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية بجامعة قطر ١٩٨٤ .
- عبدالأمير أمين ومصطفى النجار : دور السجلات الهندية ومحفوظاتها من وثائق العراق وبقية أقطار الخليج العربي والجزيرة العربية ، بغداد ١٩٧٨ .
- عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم : حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي ، الطبعة الأولى ، الرياض ١٩٨١ .
- عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم : سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٢٧٥ - ١٣٣٣هـ / ١٨٥٨ - ١٩١٤م ، الرياض ١٩٨٢ .
- عبدالعزيز المنصور : التطور السياسي لقطر ١٨٦٨ - ١٩١٦ ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٩٧٥ .
- عبدالعزيز المنصور : التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩ ، ط(١) الكويت ١٩٧٩ .
- لجنة تدوين تاريخ قطر : البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية ، الجزء الثاني ، الدوحة ١٩٧٦ .
- محمد أحمد غنيم : التحضر في المجتمع القطري ، الاسكندرية ١٩٨٣ .
- محمد شريف الشيباني : إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر ، دار الثقافة بيروت ١٩٦٢ .
- محمد جابر الأنصاري : تراث قطر وثقافتها المعاصرة ، الطبعة الأولى ، وزارة الأعلام بقطر ١٩٨٠ .

- محمد طالب الدويك : الأغنية الشعبية في قطر ، الطبعة الأولى ، أربعة أجزاء ، الدوحة ١٩٧٥ .
- محمد طالب الدويك : القصص الشعبي في قطر ، الطبعة الأولى ، جزءان ، الدوحة ، ١٩٨٤ .
- محمد عبدالله المري : الأمثال الشعبية في البيئة القطرية ، الدوحة ١٩٨٥ .
- محمد علي الكبيسي : التنمية الصناعية في دولة قطر ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، الدوحة ١٩٨٦ .
- محمود بهجت سنان : تاريخ قطر العام ، بغداد ١٩٦٦ .
- محمود حسين الصراف : تطور قطر السياسي والاجتماعي في عهد الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني ، القاهرة ١٩٨٠ .
- مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي : الخليج العربي ، قائمة مؤلفات معرفة ، بغداد ١٩٨٦ .
- مصطفى عقيل الخطيب : التنافس الدولي في الخليج العربي ١٦٢٢ - ١٧٦٣ ، بيروت ١٩٨١ .
- مصطفى مبارك : دليل الباحث القطري لجمع الفولكلور ، وزارة الاعلام بقطر ، ١٩٨٥ .
- مصطفى مراد الدباغ : قطر ، ماضيها وحاضرها ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٦١ .
- موزة سلطان الجابر : الحياة الاقتصادية والاجتماعية في قطر ١٩٠٠ - ١٩٣٠ ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ١٩٨٦ .
- يوسف عبدالرحمن الخليفي : التحفة البهية في الآداب والعادات القطرية ، الدوحة ١٩٨٠ .
- يوسف عبيدان : المؤسسات السياسية في دولة قطر ، وزارة الاعلام بقطر ، ١٩٧٩ .
- يوسف عبيدان : معالم التنظيم السياسي المعاصر في دولة قطر ، بيروت ١٩٨٤ .

- Al-Abdulla, Y.I., A Study of Qatari-British Reltations 1941 – 1945, Doha 1981.
- El Mallakh, R., Qatar : Development of an Oil Economy, New York 1979.
- El Mallakh, R., Qatar, Energy and Development, London 1985.
- Marlowe Jhon, The Persian Gulf in the Twentieth Century. London 1962.
- Tuson, Penelope, The Records of the British Residency and Agencies in the Persian Gulf (IOR) Lonton 1979.
- Unwin, P.T.H., (Compiler) Qatar, Vol. 36, World Bibliographical Series, Oxford 1982.
- Villiers, Alan, Sons of Sindbad, London 1940.
- Zahlan, Rosemarie, The Greation of Qatar, London 1979.